

المنهجية الجديدة لإعداد مشروع قانون مالية السنة بالمغرب في ضوء الكتلة الدستورية للمالية العمومية

الدكتور : محمد أحتيتيش

دكتور في القانون العام، جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس

الملخص:

تتطرق هذه الدراسة إلى مرحلة إعداد مشروع قانون مالية السنة، والتي من خلالها تعلن الحكومة عن إجراءاتها المالية والاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للسنة المالية المقبلة. في هذا السياق، فإن هذه المرحلة الأساسية من مراحل دورة حياة قانون مالية السنة، عرفت عدة مستجدات بموجب الوثيقة الدستورية لسنة 2011، في جانب المؤسسات المكلفة بعملية الإعداد والتحضير، من ضمن جوانب أخرى. كما أن القانون التنظيمي لقانون المالية رقم 130.13، وهو التشريع الميزانياتي الذي أحدث تغيير جذري في منهجية تدبير ميزانية الدولة بالمغرب، من خلال اعتماد مقارنة جديدة تركز على النتائج ونجاعة الأداء، بدل مقارنة الوسائل، أقر العديد من الإصلاحات والتدابير على مستوى مساطر قوانين المالية. وعليه، فقد انعكست هذه المقاربة التدبيرية الجديدة على منهجية إعداد قوانين المالية، لاسيما قانون مالية السنة؛ الذي أضى يتم إعداده وفق كيفية جديدة، كما أن الأجهزة التي تتدخل في عملية بلورته طالتها عدة مستجدات، لعل أبرزها إدراج مرحلة تشاورية مع البرلمان.

الكلمات المفتاحية: مشروع قانون مالية السنة، دستور 2011، القانون التنظيمي لقانون المالية.

The New Methodology for Preparing the Annual Finance Bill in Morocco in Light of the Constitutional Block of Public Finance
Mohamed Ahtitiche

PHD in Public Law, Sidi Mohammed ben Abdullah University, Fez

Abstract:

This study deals with the stage of preparing the draft finance law for the year, through which the government announces its financial, economic and social measures for the next fiscal year. In this context, this key stage of the life cycle of the year's finance law has witnessed several developments under the 2011 constitutional document, among other aspects, in terms of the institutions in charge of the preparation process. The Financial Regulatory Law No 130.13, the budget legislation that radically changed the methodology of managing the state budget in Morocco, by adopting a new approach based on results and efficiency of performance, rather than the approach of means, approved several reforms and measures regarding the procedure of finance laws. Accordingly, this new management approach has been reflected in the methodology of preparing finance laws, especially the Annual Finance Law, which is being prepared according to a new method, and the institutions that intervene in the process of its development have been affected by several developments, perhaps the most prominent of which is the inclusion of a consultative phase with Parliament.

Keywords: Draft Finance Law, 2011 Constitution, the Organic Finance Law.

مقدمة:

تتحمل الحكومة في أغلب الأنظمة المالية الحديثة، مسؤولية إعداد ميزانية الدولة، وقد تم تكريس صلاحياتها في هذا الصدد على حساب البرلمان، باعتبارها الأقدر على تقدير الإيرادات والنفقات العامة، بحكم توفرها على أجهزة مختلفة وإمكانات تقنية وبشرية تمكنها من معرفة الحاجيات العامة وما تتطلبه من نفقات، كما أن هذه الإمكانيات المتاحة لها تمكنها من تقديم تقديراتها بناء على

دراسات اقتصادية ومالية دقيقة، وهو ما يفتقر إليه البرلمان؛ حيث لا يمكنه ضبط التقديرات المالية بدقة لكونه لا يتوفر على الإمكانيات التقنية والبشرية المتخصصة اللازمة³⁹⁶⁰.

كما أن البرلمانيين قد يلجؤون إرضاءاً للناخبين إلى المبالغة في تقدير النفقات وتخفيض الضرائب، بكيفية تتجاوز الإمكانيات المالية المتاحة للدولة، وهو ما ينعكس سلباً على التوازن المالي والاقتصادي لميزانية الدولة، لكل هذه الاعتبارات أسندت مسؤولية إعداد مشروع الميزانية إلى السلطة التنفيذية³⁹⁶¹.

في هذا الإطار، تعلن الحكومة عن إجراءاتها المالية والاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للسنة المالية المقبلة بموجب مشروع قانون مالية السنة³⁹⁶²، فهو إعلان صريح للقائمين على تدبير الشأن العام بالدولة عن أهم أولوياتهم، التي انضحت أولاً بفعل توجهات ملك البلاد، وثانياً بناء على مركّزات البرنامج الحكومي، وتوجهات رئيس الحكومة³⁹⁶³.

في هذا السياق، فإن هذه المرحلة الأساسية من مراحل دورة حياة قانون مالية السنة، طالتها عدة متغيرات سواء بموجب الوثيقة الدستورية لسنة 2011³⁹⁶⁴، ثم بفعل القانون التنظيمي لقانون المالية رقم 130.13 لسنة 2015؛ سواء على مستوى الأجهزة المتدخلة في مرحلة الإعداد، التي يعد أبرز مستجداتها إدخال البرلمان في هذه المرحلة، وإن بصورة تشاورية، ثم على مستوى باقي المراحل الإدارية التي يمر منها مشروع قانون مالية السنة قبل أن ينتقل إلى المرحلة التشريعية؛ حيث انعكست مقارنة النتائج وحسن الأداء التي ارتكز عليها الدستور المالي الجديد على منهجية صياغة قوانين المالية، لاسيما قانون مالية السنة.

إن القانون المالي المذكور أصبح يخضع لمسار إداري واضح ومضبوط، ينطلق من مرحلي البرمجة والتأطير في بداية السنة المالية، مروراً بمرحلة التشاور مع أعضاء البرلمان، وصولاً إلى مرحلي الوضع والتحكيم اللتان تسبقان إيداعه بمكتب مجلس النواب في 20 أكتوبر من السنة المالية المعنية على أبعد تقدير.

لكن رغم المستجدات التي تنطوي عليها الكتلة الدستورية للمالية العامة بالمغرب فيما يخص المسطرتين الإدارية والتشريعية لقوانين المالية، إلا أن إشكالية هيمنة السلطة التنفيذية على مرحلة إعداد قانون مالية السنة، وعدم الانفتاح على متدخلين آخرين في المجالات الاقتصادية والمالية والاجتماعية كبنك المغرب، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مجلس المنافسة، فعاليات المجتمع المدني المعنية بحماية المال العام، وهيئات أخرى. إضافة إلى الإشراك المحتشم للبرلمان في مرحلة الإعداد لازال يطرح عدة تساؤلات بخصوص الديمقراطية التشاركية في عملية صياغة قوانين المالية بالمغرب.

على هذا الأساس، تتجلى أهمية هذا الموضوع في تسليط الضوء على المستجدات الدستورية والتنظيمية التي طالت البنات المتدخلة في إعداد مشروع قانون مالية السنة، وتحليل أدوارها، ثم الوقوف عند مختلف الأطوار الإدارية التي يمر منها مشروع قانون مالية السنة، قبل انتقاله إلى المرحلة التشريعية.

وبناءً عليه، نطرح للمناقشة والتحليل الإشكالية التالية: ما هي مستجدات إعداد مشروع قانون مالية السنة في ضوء دستور 2011 والقانون التنظيمي لقانون المالية رقم 130.13؟

بغية تحليل هذا الموضوع سنستعمل المناهج التالية: الوصفي- التحليلي، النسقي، والمقارن.

3960 محمد حنين، تقنيات الميزانية، مطبعة دار القلم، الرباط، الطبعة الأولى، سنة 2009، ص: 78-79.

3961 المرجع نفسه، ص: 79.

3962 نصت المادة الأولى من ظهير شريف رقم 1.15.62 الصادر في 2 يونيو 2015 بتنفيذ القانون التنظيمي لقانون المالية رقم 130.13، الجريدة الرسمية عدد 6370 بتاريخ 18 يونيو 2015، على أنه "يحدد قانون المالية بالنسبة لكل سنة مالية، طبيعة ومبلغ وتخصيص مجموع موارد وتكاليف الدولة وكذا التوازن الميزانياتي والمالي الناتج عنها. وتراعى في ذلك الظرفية الاقتصادية والاجتماعية عند إعداد قانون المالية وكذا أهداف ونتائج البرامج التي حددها هذا القانون".

3963 محمد الغواطي، الفاعلون في المسطرة التشريعية لمشروع قانون مالية السنة، مطبعة دار السلام، الرباط، الطبعة الأولى، سنة 2018، ص: 57.

3964 ظهير شريف رقم 1.11.91 الصادر في 29 يوليوز 2011 بتنفيذ نص الدستور، الجريدة الرسمية عدد 5964، بتاريخ 30 يوليوز 2011.

في ضوء ما تقدم ذكره، سوف نعالج الإشكالية المثارة، وفق الكيفية التالية، سنتطرق إلى الأجهزة المتدخلة في إعداد مشروع قانون مالية السنة (المطلب الأول)، وبعد ذلك، سنحلل المسار الإداري الذي يمر منه هذا المشروع قبل وصوله إلى المرحلة التشريعية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: الأجهزة المتدخلة في إعداد مشروع قانون مالية السنة

قد يبدو بديهيا إسناد الاختصاص في مجال إعداد قوانين المالية للجهاز الحكومي، باعتبارها ميكانيزمات للعمل التنفيذي، ولتنفيذ البرامج الحكومية، وتنزيل السياسات العمومية، وترتيب أولوياتها. وداخل هذا الجهاز الحكومي، يبدو اسناد اختصاص الإعداد للبنية المكلفة بالمالية (الفقرة الأولى)، نتيجة منطقية نظرا لتوفرها على المعلومة المالية والمحاسبية. كما تحتل مؤسسة رئاسة الحكومة مكانة مهمة في مسلسل إعداد هذا المشروع. غير أن هذا الاختصاص الحكومي الخالص، يخضع في توجهاته الإستراتيجية العامة لتأطير وتوجيه المؤسسة الملكية 3965، فاعتبار الملك رئيس الدولة، والضامن لدوام واستمرارية مؤسساتها (الفقرة الثانية). إضافة إلى أن المؤسسة التشريعية أضحت بإمكانها المشاركة في مرحلة إعداد مشروع قانون مالية السنة، عبر مرحلة التشاور وإخبار البرلمان باختيارات وأولويات هذا المشروع (الفقرة الثالثة).

الفقرة الأولى: وظيفة وزير المالية

يرجع اختصاص إعداد مشاريع قوانين المالية أساسا إلى وزير المالية، وهو أمر يقوم به استنادا إلى مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية رقم 130.13، الذي ورد في مادته 46 ما يلي: "يتولى الوزير المكلف بالمالية تحت سلطة رئيس الحكومة إعداد مشاريع قوانين المالية طبقا للتوجهات العامة المتداول بشأنها في المجلس الوزاري وفقا للفصل 49 من الدستور". وهو ذات الأمر الذي أكدته الفصل الأول من مرسوم رقم 2.15.446 المتعلق بإعداد وتنفيذ قوانين المالية كما تم تغييره وتتميمه 3966، الذي نص على أنه: "طبقا لأحكام المادة 46 من القانون التنظيمي المشار إليه أعلاه رقم 130.13، يتولى الوزير المكلف بالمالية تحضير مشاريع قوانين المالية تحت سلطة رئيس الحكومة".

وفيما يرتبط بالوضع القانوني للوزير المكلف بالمالية، والتساؤل حول ما إذا كان يتمتع بامتياز على غيره من الوزراء، فإن الفصل 47 من دستور 2011 واضح في هذا الشأن، حيث نص على ما يلي: "يعين الملك رئيس الحكومة من الحزب السياسي الذي تصدر انتخابات أعضاء مجلس النواب، وعلى أساس نتائجها، ويعين أعضاء الحكومة باقتراح من رئيسها". مما يوحي أنه لا فرق فيما يبدو فيما يتعلق بإجراءات ومسطرة التعيين. وقد أكد القانون التنظيمي رقم 065.13 المتعلق بتنظيم وتسيير أشغال الحكومة والوضع القانوني لأعضائها 3967، هذا الأمر عندما أقر بموجب الفقرة الأولى من المادة 3 على أنه: "تطبيقا لأحكام الفصل 89 من الدستور، تمارس الحكومة تحت سلطة رئيسها السلطة التنفيذية، وفق مبادئ المسؤولية والتفويض والتنسيق والتتبع والمواكبة والتقييم والتضامن الحكومي والتكامل في المبادرة".

مما يفيد أن وزير المالية يخضع كغيره من أعضاء الحكومة لإشراف رئيسها، وأنه يعد كغيره من الوزراء. إلا أنه عمليا وواقعيا فإن هذا الوزير يحتل وضعًا متميزًا في الحكومة، حيث ينسق ويوجه المصالح التابعة لوزارته، وينفذ وينزل إجراءات ورؤية رئيس الحكومة،

3965 سي محمد البقالي، الكتلة الدستورية للمالية العمومية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، الطبعة الثانية، سنة 2019، ص: 203-204.

3966 مرسوم رقم 2.15.426 الصادر في 28 رمضان 1436 الموافق لـ 15 يوليوز 2015 المتعلق بإعداد وتنفيذ قوانين المالية، الجريدة الرسمية عدد 6378 بتاريخ 29 رمضان 1436 الموافق لـ 16 يوليوز 2015، كما تم تغييره وتتميمه بمرسوم رقم 2.17.607 صادر في 30 من ربيع الأول 1439 (19 ديسمبر 2017)، الجريدة الرسمية عدد 6633 بتاريخ 6 ربيع الآخر (25 ديسمبر 2017)، ص: 7455.

3967 الظهير الشريف رقم 1.15.33 الصادر في 28 جمادى الأولى 1436 (19 مارس 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 065.13 المتعلق بتنظيم وتسيير أشغال الحكومة والوضع القانوني لأعضائها، الجريدة الرسمية عدد 6348 بتاريخ 12 جمادى الثانية (2 أبريل 2015).

وتكون له جميع أدوات الإقناع وحتى الرفض، وبالتالي فإنه يمارس سلطات مالية مهمة ومتنوعة. فهو يجري رقابة شاملة على مجموع نفقات وموارد الدولة، الشيء الذي يجعله يلعب دورا محوريا في تنزيل السياسة المالية للدولة³⁹⁶⁸.

تطبيقات للمقتضيات الواردة في القانون التنظيمي لقانون المالية رقم 130.13 والمرسوم التطبيقي له، نص المرسوم المتعلق باختصاصات وتنظيم وزارة الاقتصاد والمالية كما تم تغييره وتتميمه³⁹⁶⁹، في مادته الأولى على اختصاص وزارة المالية بتحضير مشاريع قوانين المالية والسر على تنفيذها، وإعداد التقارير المرافقة لمشروع قانون المالية.

ونظرا لتعدد الوظائف الاقتصادية، والمالية، والمحاسبية لوزارة الاقتصاد والمالية، فإن بنيتها الإدارية متعددة، على غرار تمثيليتها؛ بين إدارات مركزية، تتقدمها مديرية الميزانية، وإدارات ذات تمثيل لا مركز، أبرزها إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة، المديرية العامة للضرائب والخزينة العامة للمملكة. كل البنات السالفة الذكر لها دور محدد في تحضير وإعداد مشروع قانون مالية السنة. وفي هذا السياق، تبرع مديرية الميزانية على عرش الإشراف على قوانين المالية، مما بوأها في لحظة من اللحظات، مرتبة الحقيقية الوزارية، وطرح إشكالية توزيع³⁹⁷⁰ الاختصاصات داخل هذه الوزارة³⁹⁷¹.

لهذا لا نستغرب أن تتجلى من حين لآخر، قوة مديرية الميزانية، فترتقي لمرتبة القطاع الوزاري، مع ما قد يقتضيه هذا الأمر من توضيح وتحديد للمسؤوليات، والاختصاصات. في سنة 2021 مثلا، تم تعيين وزيرة مكلفة بحقيبة الاقتصاد والمالية، كما تم تعيين وزير منتدب لدى وزارة الاقتصاد والمالية مكلف بالميزانية العامة، فطرح مجددا إشكالية تمييز اختصاصات الوزيرين.

كما أن الوزير المكلف بالمالية يتولى أيضا تحضير مشروع ميزانية وزارته. وعلى سبيل المقارنة نجد في فرنسا، أن عملية إعداد مشروع قانون مالية السنة التي تسبق مرحلة الإيداع بالبرلمان، تكون عملية طويلة، وتتخللها مشاورات عديدة من قبل السلطة التي أوكل لها الدستور مهمة الإعداد أي الحكومة³⁹⁷²، وتحديد الوزير المكلف بالمالية، فطبقا للمادة 38 من القانون التنظيمي للمالية الفرنسي لسنة 2001³⁹⁷³ "يتولى الوزير المكلف بالمالية إعداد مشاريع قوانين المالية تحت سلطة رئيس الوزراء وذلك وفق ما تم تداوله أمام مجلس الوزراء".

وفي إنجلترا فإن وزير الخزانة UK Secretary of the Treasury، ينعم بسلطات واسعة في إعداد ميزانية الدولة، فهو وحده الذي يتولى مهمة تقدير الإيرادات العامة، ولا يُعقب له على هذا التقدير، أما بالنسبة للنفقات العامة فتتولى كل جهة حكومية تقدير ما تحتاجه من نفقات، ثم ترسل هذا التقدير إلى وزير الخزانة، الذي يقوم بدراسته، وله حق قبوله أو تعديله بموافقة الوزير المختص أو بعد موافقته، وتستثنى من ذلك النفقات التي تتعلق بالسياسة العامة للدولة كالنفقات المرتبطة بالدفاع. وإذا حصل خلاف حول تقدير النفقات بين وزير الخزانة والوزير المختص فإن الأمر يعرض على مجلس الوزراء للبت فيه³⁹⁷⁴.

أما في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد برز نوع من التجاذب بين الجهازين التشريعي (الكونغرس)، والتنفيذي (رئيس الدولة) فيما يتعلق بمسألة إعداد ميزانية الاتحاد الفيدرالي، وكمثال على ذلك، فإن الكونغرس الأمريكي كان يختص إلى غاية سنة 1921 (Act 1921)، بتحضير مشروع الميزانية من خلال لجنة الإيرادات والنفقات اللتان كانتا تشاركان فعليا في إعداد الميزانية الفيدرالية عبر المعلومات التي تحصل عليها من كاتب الخزانة (بمثابة وزير)، إلا أن هذه المنهجية أدت إلى تفاقم العجز، وهو ما حتم إسناد أمر

³⁹⁶⁸ محمد الغواطي، الفاعلون في المسطرة التشريعية لمشروع قانون مالية السنة، مرجع سابق، ص: 63-64.

³⁹⁶⁹ مرسوم رقم 2.21.1073 بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.07.995 بتاريخ 23 من شوال 1429 (23 أكتوبر 2008) بشأن اختصاصات وتنظيم وزارة الاقتصاد والمالية، الجريدة الرسمية عدد 7064 بتاريخ 8 رجب 1443 (10 فبراير 2022)، ص: 643.

³⁹⁷⁰ سي محمد البقالي، الكتلة الدستورية للمالية العمومية مساهمة في رصد المرتكزات الدستورية لمالية الدولة، مرجع سابق، ص: 207.

³⁹⁷¹ المرجع نفسه، ص: 206.

³⁹⁷² محمد الغواطي، الفاعلون في المسطرة التشريعية لمشروع قانون مالية السنة، مرجع سابق، ص: 68.

³⁹⁷³ Loi organique N 2001-962, JORF 02 Aout 2001, P: 1248.

³⁹⁷⁴ محمد الغواطي، الفاعلون في المسطرة التشريعية لمشروع قانون مالية السنة، مرجع سابق، ص: 70.

إعداد الميزانية إلى الجهاز التنفيذي، حيث طلبت اللجنتان رسمياً إشراف الجهاز التنفيذي على الإعداد. ومنذ ذلك الوقت، أوكلت مهمة التحضير لرئيس الاتحاد الفيدرالي، بمساعدة مكتب الميزانية (OMB) 3975.

الفقرة الثانية: أدوار الملك ورئيس الحكومة

تحتل المؤسسة الملكية مكانة مركزية في النظام الدستوري المغربي من خلال إشرافها المباشر على الحكم وامتلاكها لآلياته، وذلك استناداً إلى المشروعية بأبعادها التاريخية والدينية والدستورية، والتي أعطت للمؤسسة الملكية دوراً هاماً وحضوراً وازناً في توجيه القائمين على إعداد مشروع قانون مالية السنة 3976 (أولاً). كما أن رئيس الحكومة باعتباره قائداً للحكومة من خلال ممارسة السلطة التنظيمية، والعمل على تنفيذ البرنامج الحكومي، وضمان تنفيذ القوانين، ثم من خلال الإشراف والوصاية على المؤسسات والمقاولات العمومية يقوم بدور أساسي في مجال إعداد مشروع قانون مالية السنة (ثانياً).

أولاً: محورية المؤسسة الملكية

تتوفر المؤسسة الملكية على صلاحيات مهمة في مختلف المجالات تجعل منها الفاعل الرئيسي في النظام السياسي المغربي، وتتمثل هذه المركزية في توجيه الملك للسياسات العمومية. الشيء الذي أعطى له دوراً محورياً في توجيه القائمين على إعداد مشروع قانون مالية السنة.

وفي هذا النطاق تتعدد الآليات التي يتوفر عليها ملك البلاد لعرض توجيهاته في مجالات السياسات العمومية على الفاعلين العموميين. وتختلف هذه الميكانيزمات بين ما هو منصوص عليه في متن الوثيقة الدستورية، وأخرى تم تكريسها مع الزمن، وأصبح يتم اللجوء إليها كلما دعت الضرورة إلى ذلك. وتتمثل هذه الآليات المتاحة لرئيس الدولة لرسم معالم السياسات العمومية، وتتبعها وحتى تقويمها؛ في مخاطبة الملك للأمة والبرلمان، وترأسه للمجلس الوزاري، ثم ترأسه لجلسات العمل، وإصداره للتعليمات والتوجيهات لكل من رئيس الحكومة، والوزراء ومدراء المؤسسات العمومية، بالإضافة إلى صلاحياته في التعيين في المناصب العليا 3977.

فيما يرتبط بالتوجيه الملكي عبر الخطاب الملكية، فإن المشرع الدستوري المغربي أقر هذا الحق في كل الدساتير التي عرفها المغرب، بدءاً بدستور 1962 وانتهاء بدستور 2011، حيث جاء في الفقرة الأولى من الفصل 52 من الدستور الحالي على أنه: "للملك أن يخاطب الأمة والبرلمان، ويتلى خطابه أمام كلا المجلسين، ولا يمكن أن يكون مضمونه موضوع أي نقاش داخليهما". ويتضح من خلال هذا النص الدستوري، أن الخطاب الملكي محصن قانونياً، من خلال جعله غير قابل لأن يكون موضوع أي نقاش، وذلك بغية المحافظة على مكانة الخطاب الملكي الملزم للسلطات العمومية. وبالتالي فإن المؤسسة الملكية قد تستعمل الخطاب كوسيلة لتوجيه رسائل للحكومة، والتواصل مباشرة مع الشعب، وإصدار تعليماته السامية للسلطات العمومية، بشأن أي إجراء اقتصادي أو مالي أو اجتماعي، يتعين تضمينه في مشروع قانون مالية السنة، حيث يعتبر والحالة هذه سلطة توجيهية في مجال إعداد القوانين وسنها 3978.

فعلى سبيل المثال دعا الخطاب الملكي بمناسبة عيد العرش في يوليوز 2020 3979 إلى مراجعة منظومة الحماية الاجتماعية. كما دعا الملك بمناسبة افتتاح الدورة الخريفية للبرلمان في أكتوبر 2020 3980 إلى توسيع أنظمة الحماية الاجتماعية لتشمل سائر شرائح

3975 امحمد قزير، النظام القانوني لميزانية الدولة، طبع وتوزيع مطبعة وراقعة سجدلماسة، مكناس، سنة 2014، ص: 67.

3976 محمد الغواطي، الفاعلون في المسطرة التشريعية لمشروع قانون مالية السنة، مرجع سابق، ص: 16.

3977 فؤاد أشن، قانون مالية السنة كآلية لتزليل السياسات العمومية، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس، الرباط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، السويدي، السنة الجامعية 2020-2021، ص: 41-45.

3978 محمد الغواطي، الفاعلون في المسطرة التشريعية لمشروع قانون مالية السنة، مرجع سابق، ص: 25-26.

3979 الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى 21 لعيد العرش، بتاريخ 29 يوليوز 2020.

3980 الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية العاشرة.

المجتمع. وهو الأمر الذي عملت الحكومة على تفعيله على أرض الواقع بمناسبة إعداد مشروع قانون مالية سنة 2021 رقم 60.20. إذ قام هذا القانون المالي بإطلاق المرحلة الأولى لتعميم التغطية الاجتماعية التي أعلن عنها جلالة الملك، من خلال التعميم التدريجي للتغطية الصحية الإجبارية على مدى سنتين (2021-2022) كمرحلة أولى، قبل توسيع التغطية الاجتماعية لتشمل التعويضات العائلية والتقاعد والتعويض عن فقدان الشغل، وذلك على امتداد خمس سنوات (2021-2025) **3981**.

إن التحديد الملكي للتوجهات العامة لمشروع قانون مالية السنة لا يتم عن طريق الخطب الملكية فحسب، بل أيضا عن طريق آلية دستورية أخرى، ألا وهي المجلس الوزاري، الذي يرأسه الملك، ويمكن أن يفوض رئاسته لرئيس الحكومة بناء على جدول أعمال محدد **3982**. وتبعا للفصل 49 من دستور 2011، فإنه من بين القضايا والنصوص التي يتداول في شأنها المجلس الوزاري نجد التوجهات العامة لمشروع قانون المالية، حيث جعلت الوثيقة الدستورية لسنة 2011 من إحالة التوجهات العامة لمشروع قانون المالية على المجلس الوزاري شرطا من شروط صحة مسطرته التشريعية **3983**.

إن مساهمة المؤسسة الملكية في إعداد مشروع قانون مالية السنة لا يمكن حصرها فقط في التوجيهات المقدمة للحكومة داخل اجتماعات المجلس الوزاري. بل أيضا من خلال ترأسه لجلسات العمل وإصدار التعليمات. وهي من الآليات المهمة التي يتبع الملك من خلالها سير بعض البرامج والمشاريع العمومية التي يشرف عليها بصورة مباشرة؛ حيث نجد ترأسه لجلسات العمل التي غالبا ما يحضرها رئيس الحكومة، ومستشارو الملك، بالإضافة إلى الوزراء ومدراء المؤسسات العمومية الذين لهم علاقة مباشرة بموضوع جلسة العمل **3984**. ومن قبيل جلسات العمل التي ترأسها الملك محمد السادس، تلك المرتبطة ببرنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز يومه الأربعاء 20 شتنبر 2023 بالقصر الملكي العاشر بالرباط **3985**.

أيضا، تمارس المؤسسة الملكية مهامها كسلطة عليا في البلاد، ومشرفة على السياسات العمومية من خلال توجيه التعليمات لرئيس الحكومة، أو أحد الوزراء لاتخاذ إجراءات معينة في مجال من مجالات الحياة العامة **3986**. وقد مارس الملك هذا الدور في العديد من المناسبات، كالتعليمات التي أعطيت للوزير الأول بتاريخ 9 شتنبر 2002 في موضوع التدبير اللامتمركز للاستثمار. إضافة إلى ما سبق ذكره، يتجلى دور الملك في التأثير على صيرورة إعداد مشروع قانون مالية السنة من خلال سلطة التعيين التي يحظى بها في المناصب العليا. فطبقا للفصل 49 من دستور 2011، يعين الملك بعد التداول في المجلس الوزاري وباقتراح من رئيس الحكومة، وبمبادرة من الوزير المعني في الوظائف المدنية التالية: والي بنك المغرب، والسفراء والولاة والعمال، والمسؤولين عن الإدارات المكلفة بالأمن الداخلي، والمسؤولين عن المؤسسات والمقاولات العمومية الاستراتيجية كما هي محددة لائحتها في القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و 91 من الدستور كما وقع تغييره وتتميمه.

ثانيا: مهام رئيس الحكومة

أقر دستور 2011 مستجدات مهمة تخص مؤسسة رئاسة الحكومة، إذ أضحت لها مكانة متميزة داخل النظام الدستوري المغربي، حيث لأول مرة تمت دسترة هذه المؤسسة. كما قننت الوثيقة الدستورية إجراءات تعيينه (الفصل 47 من دستور 2011) **3987**.

3981 مذكرة تقديم مشروع قانون المالية لسنة 2021، منشورات وزارة الاقتصاد والمالية.

3982 الفصل 48 من دستور 2011.

3983 أحمد أعراب، المجلس الوزاري في النظام الدستوري المغربي، سلسلة أعمال جامعية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، سنة 2018، ص: 301-300.

3984 فؤاد أشن، قانون مالية السنة كآلية لتنزيل السياسات العمومية، مرجع سابق، ص: 49-48.

3985 بلاغ للديوان الملكي بتاريخ الأربعاء 20 شتنبر 2023، منشور في موقع www.maroc.ma، تاريخ الزيارة 09/08/2026، على الساعة 20h30.

3986 فؤاد أشن، قانون مالية السنة كآلية لتنزيل السياسات العمومية، مرجع سابق، ص: 49.

3987 ورد في الفصل 47 من دستور 2011 ما يلي: "يعين الملك رئيس الحكومة من الحزب السياسي الذي تصدر انتخابات أعضاء مجلس النواب، وعلى أساس نتائجها. ويعين أعضاء الحكومة باقتراح من رئيسها. للملك، بمبادرة منه، بعد استشارة رئيس الحكومة، أن يعفي عضوا أو أكثر من أعضاء الحكومة من مهامهم. ولرئيس الحكومة أن يطلب من الملك إعفاء

يؤدي رئيس الحكومة دورا أساسيا في مسطرة إعداد مشروع قانون مالية السنة. بداية، يقوم وزير المالية بإعداد مشاريع قوانين المالية تحت سلطته طبقا لأحكام المادة 46 من القانون التنظيمي لقانون المالية رقم 130.13 السالفة الذكر. وتاليا، استنادا إلى الفقرة الثانية من المادة الثانية من مرسوم إعداد وتنفيذ قوانين المالية كما تم تغييره وتتميمه التي أكدت على أنه: "يدعو رئيس الحكومة كل سنة وفي أجل أقصاه 15 مارس، بواسطة منشور، الأمرين بالصرف لإعداد مقترحاتهم المتعلقة بالبرمجة الميزانية لثلاث سنوات مدعومة بأهداف ومؤشرات نجاعة الأداء. وهذا المنشور يحدد على الخصوص التطور الإجمالي للنفقات على مدى ثلاث سنوات بناء على فرضيات اقتصادية ومالية صادقة ومبررة.

وتبعاً لذلك، "يتعين على القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية موافاة الوزارة المكلفة بالمالية، قبل 15 أبريل من كل سنة، باقتراحات البرمجة الميزانية لثلاث سنوات الخاصة بميزانياتها وبميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة وبالحسابات الخصوصية للخرينة التي تعتبر أمراً بالصرف لها". وعلى هذا الأساس، تتم "دراسة المقترحات المذكورة أعلاه، قبل 15 ماي داخل لجان البرمجة ونجاعة الأداء التي تضم ممثلين عن مصالح الوزارة المكلفة بالمالية وممثلين عن مصالح القطاعات الوزارية أو المؤسسات المعنية 3988".

ويضطلع رئيس الحكومة بصورة دورية على مسار تنزيل قانون مالية السنة الجارية، من خلال العرض الذي يقدمه وزير المالية في مجلس الحكومة قبل 15 يوليوز من كل سنة، والذي يعرض فيه تقدم تنفيذ قانون المالية الجاري، وبرمجة موارد وتكاليف الدولة لثلاث سنوات، إضافة إلى الخطوط العريضة لمشروع قانون المالية للسنة الموالية 3989.

واستكمالاً لعملية إعداد مشروع قانون مالية السنة، فإن رئيس الحكومة يدعو بواسطة منشور آخر 3990 Lettre de cadrage الأمرين بالصرف لإعداد مقترحاتهم المتعلقة بالمداديل والنفقات عن السنة المالية المقبلة 3991. ويتضمن هذا المنشور توجيهات حول تحضير الميزانية، كما يدعو فيه إلى مراعاة عدد من المقترحات عند اقتراح الإيرادات أو تقدير النفقات؛ فتحدد مثلاً النسبة القصوى لعجز الميزانية، أو ما إذا كان اقتراح الإيرادات يتم على أساس الزيادة أو عدم الزيادة في الضرائب والرسوم، أو ما إذا كانت النفقات العامة ستعرف زيادة أو لا. بالإضافة إلى مجموعة من التدابير التي تعزز الحكومة اتخاذها لترشيد النفقات العمومية. لذلك، تتجلى أهمية هذا المنشور في كونه وثيقة مكتوبة لها أهمية بالغة على المستوى الإداري لضمان تقييد الوزارات بالتوجهات الواردة فيها، كما تمكن وزارة المالية من الاستناد على مقتضياته عند تفاوضها مع بقية الوزارات حول المقترحات التي تتقدم بها هذه الأخيرة في إطار مشاريع ميزانياتها القطاعية الخاصة 3992.

عضو أو أكثر، من أعضاء الحكومة، بناء على استقالتهم، الفردية أو الجماعية. يترتب عن استقالة رئيس الحكومة إعفاء الحكومة بكاملها من لدن الملك. تواصل الحكومة المنتهية مهامها، تصريف الأمور الجارية إلى غاية تشكيل الحكومة الجديدة".

3988 المادة الثانية من مرسوم رقم 2.15.426 الصادر في 28 رمضان 1436 الموافق لـ 15 يوليوز 2015 المتعلق بإعداد وتنفيذ قوانين المالية، مرجع سابق، كما تم تغييره وتتميمه بمرسوم رقم 2.17.607 صادر في 30 من ربيع الأول 1439 (19 ديسمبر 2017).

3989 المادة الثالثة من مرسوم رقم 2.15.426 الصادر في 28 رمضان 1436 الموافق لـ 15 يوليوز 2015 المتعلق بإعداد وتنفيذ قوانين المالية، مرجع سابق، كما تم تغييره وتتميمه بمرسوم رقم 2.17.607 صادر في 30 من ربيع الأول 1439 (19 ديسمبر 2017).

3990 حسب منشور رئيس الحكومة رقم 41/2023 بتاريخ 8 غشت 2023 حول إعداد مشروع قانون المالية للسنة المالية 2024، فإن أولويات مشروع قانون المالية لسنة 2024 تتمثل في توطيد تدابير مواجهة التأثيرات الظرفية، مواصلة إرساء أسس الدولة الاجتماعية، مواصلة تنزيل الإصلاحات الهيكلية، تعزيز استدامة المالية العمومية. تفعيلاً للتوجهات السامية لصاحب الجلالة نصره الله خاصة تلك المتضمنة في خطاب العرش وتجسيدها لمرتكزات البرنامج الحكومي.

3991 المادة الرابعة من مرسوم رقم 2.15.426 الصادر في 28 رمضان 1436 الموافق لـ 15 يوليوز 2015 المتعلق بإعداد وتنفيذ قوانين المالية، مرجع سابق، كما تم تغييره وتتميمه بمرسوم رقم 2.17.607 صادر في 30 من ربيع الأول 1439 (19 ديسمبر 2017).

3992 كريم لحرش، تدبير المالية العامة بالمغرب في ظل مستجدات القانون التنظيمي للمالية رقم 130.13، مرجع سابق، ص: 202.

ومن بين الأمور التي يتداول بشأنها مجلس الحكومة، مشاريع القوانين، ومن ضمنها مشروع قانون المالية قبل إيداعه بمكتب مجلس النواب، دون إخلال بالأحكام الواردة في الفصل 49 من دستور 2011. وهنا يمكن لرئيس الحكومة أن يدلي بملاحظات شكلية أو موضوعية حول هذا المشروع، ويمكنه أيضا أن يطلب تضمينه تدابير يراها ضرورية³⁹⁹³.

في فرنسا، أكدت المادة 38 من القانون التنظيمي لقانون المالية الفرنسي لسنة 2001 على تفوق الوزير الأول، وتمتعه بامتيازات مهمة في مجال ميزانية الدولة، إذ تحت سلطته يبلور وزير المالية مشروع القانون المالي. كما يتدخل الوزير الأول قبل تدخل الوزير المكلف بالمالية لتحديد أولويات ميزانية الدولة، والتوجه العام للسياسة الحكومية. وفي حالة وجود نزاعات بين وزارة المالية والوزارات الأخرى يتدخل الوزير الأول بعد وزير المالية في مجال التحكيم l'arbitrage³⁹⁹⁴.

الفقرة الثالثة: إشراك البرلمان في مرحلة إعداد مشروع قانون مالية السنة
لطالما اشتكت المؤسسة التشريعية من احتكار الحكومة للمبادرة في المجال المالي، واقتصر دورها على دراسة والتصويت على مشاريع قوانين المالية، مع ما يعرفه هذا الاختصاص من حدود وقيود بفعل العقلنة البرلمانية³⁹⁹⁵.

تجاوزا لهذا الاختلال في توازن السلطة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في هذا الميدان، و تكريسا للديموقراطية التشاركية التي أكد عليها الدستور الحالي، عمل الدستور المالي على إيجاد صيغة توفق بين المحافظة على الاختصاص الأصلي للحكومة في مجال إعداد الميزانية، وبين إيجاد آلية تكفل للبرلمان المشاركة بشكل ما، في إعداد مشروع قانون مالية السنة، وذلك، من خلال مرحلتين: مرحلة الإعداد والتأطير ثم مرحلة التشاور، حيث أضحت المشاورات إزاء مشروع القانون المالي السنوي تنطلق، قبل 15 مارس من كل سنة مالية، من خلال إعداد إطار مرجعي للبرمجة المتعددة السنوات، الذي يعتمد كإطار لإعداد مشروع قانون مالية السنة، استنادا إلى منشور السيد رئيس الحكومة الموجه إلى الأمرين بالصرف لإعداد مقترحاتهم المتعلقة بالبرمجة الميزانية لثلاث سنوات في أجل أقصاه 15 أبريل³⁹⁹⁶.

وفيما يرتبط بالبرمجة المتعددة السنوات، فمن شأن هذا الإجراء تمكين البرلمان من الاطلاع على تصور الحكومة وتوجه سياساتها في الميادين الاقتصادية، المالية، الاجتماعية، والبيئية على المدى المتوسط³⁹⁹⁷.

أما مرحلة التشاور مع البرلمان حول إعداد مشروع قانون مالية السنة، فتظهر من خلال ما نصت عليه المادة 47 من القانون التنظيمي لقانون المالية رقم 130.13، التي أضافت مرحلة جديدة إلى مراحل الإعداد وهي مرحلة التشاور مع البرلمان. ويكمن الهدف منها إطلاع المؤسسة التشريعية وإعلامها بالسياق العام والمعطيات المؤطرة لعملية إعداد الميزانية العامة، حيث يعرض وزير المالية على اللجنتين المكلفتين بالمالية بالبرلمان قبل 31 يوليوز من كل سنة الإطار العام لإعداد مشروع قانون المالية للسنة الموالية. ويتضمن هذا العرض المحاور التالية: تطور الوضعية الاقتصادية الوطنية، تقدم تنفيذ قانون المالية للسنة الجارية إلى حدود 30 يونيو من نفس السنة، المعطيات المتعلقة بالسياسة الاقتصادية والمالية، ثم البرمجة الإجمالية لثلاث سنوات.

وهذا العرض يكون موضوع مناقشة دون أن يتبعها تصويت. ويمكن إجمال دلالات هذا المستجد، في الإرادة الفعلية لتدعيم أدوار البرلمان في المجال المالي، ثم استشراف ملامح السياسة المالية والاجتماعية والاقتصادية المستقبلية للحكومة. كما أن إشراك البرلمان في مرحلة إعداد الميزانية العامة ينسجم مع مقتضيات الفصل 77 من الدستور الحالي، والمادة 20 من القانون التنظيمي لقانون

3993 محمد الغواطي، الفاعلون في المسطرة التشريعية لمشروع قانون مالية السنة، مرجع سابق، ص: 54.

3994 شكراني الحسين وصدوقي محمد، الوجيز في المالية العمومية دراسة معيارية مطبوعة الأمنية، الرباط، الطبعة الأولى، سنة 2023، ص: 135.

3995 عثمان مودن، تحديث آليات تدبير الميزانية بالمغرب، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة محمد الخامس، الرباط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، أكادال، السنة الجامعية 2020-2019، ص: 285.

3996 المادة الثانية مرسوم رقم 2.15.426 الصادر في 28 رمضان 1436 الموافق لـ 15 يوليوز 2015 المتعلق بإعداد وتنفيذ قوانين المالية، مرجع سابق، كما تم تغييره وتنميه بمرسوم رقم 2.17.607 صادر في 30 من ربيع الأول 1439 (19 ديسمبر 2017).

3997 زبيدة غولة، دور السياسة المالية في تدبير الشأن العمومي بالمغرب، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الأول، وجدة، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، السنة الجامعية 2020-2021، ص: 62.

المالية، اللذان يؤكدان على المسؤولية المشتركة للحكومة والبرلمان في تحديد خيارات المالية العمومية، فهاتين السلطتين منوط بهما السهر على الحفاظ على توازن مالية الدولة 3998.

المطلب الثاني: مسار إعداد مشروع قانون مالية السنة

تنطلق عملية إعداد مشروع قانون مالية السنة عندما يدعو رئيس الحكومة مختلف الوزارات لإعداد مقترحاتها المتعلقة بالبرمجة المتعددة السنوات، مدعومة بأهداف ومؤشرات نجاعة الأداء. وفي مرحلة موالية يقوم بدعوتها إلى وضع مقترحاتها بشأن الاعتمادات المالية التي تحتاجها (الفقرة الأولى). وعلى ضوء الرسالة التوجيهية لرئيس الحكومة، ثم مقتضيات رسائل التأطير تشرع الوزارات في إعداد مقترحات طلبات الاعتمادات المالية المتعلقة بها. وفي حالة حدوث خلاف بخصوص طلبات الاعتمادات، يمكن اللجوء إلى التحكيم (الفقرة الثانية). وبالرغم من إشراك البرلمان بصيغة إخبارية في مرحلة إعداد مشروع قانون مالية السنة، فإن إشكالية احتكار بلورة أهم قرار مالي في منظومة المالية العمومية الوطنية من طرف السلطة التنفيذية، وعدم الانفتاح على متدخلين آخرين، لازال يطرح عدة تساؤلات بخصوص الديمقراطية التشاركية في صياغة قوانين المالية بالمغرب (الفقرة الثالثة).

الفقرة الأولى: مرحلي البرمجة والتأطير

استنادا للبرمجة المتعددة السنوات، ومسار تنفيذ قانون المالية الجاري، وتطور الوضعية الاقتصادية والمالية والاجتماعية الوطنية، يتم إعداد الإطار العام لمشروع قانون مالية السنة المقبلة في مرحلتين: المرحلة الأولى، تقنية يتم فيها تحديد وضبط مقترحات المداخل والنفقات العامة. أما في المرحلة الثانية، فيتم بناء معالم وتوجهات هذا المشروع ومنحه هوية معينة 3999 على مستوى كل من المجلس الحكومي، والمجلس الوزاري.

فيما يخص تأطير المداخل والنفقات، فبعد دعوة رئيس الحكومة القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية إلى إعداد البرمجة الميزانية لثلاث سنوات في أجل أقصاه 15 مارس من كل سنة مالية، تنكب مختلف الوزارات والمؤسسات على وضع برامج مكونة من مشاريع أو عمليات، مقرونة بأهداف ومؤشرات نجاعة الأداء، وتنزيلها في إطار وثيقة مشروع نجاعة الأداء التي ترفق بمشروع الميزانية القطاعية الخاصة بكل قطاع وزاري أو مؤسسة معينة. فمن خلال مشروع نجاعة الأداء يتم تحديد استراتيجية القطاع أو المؤسسة، ثم الاعتمادات المرصودة له على مدى ثلاث سنوات، وذلك على مستوى كل مكونات ميزانية الدولة الثلاث، أي الميزانية العامة، الحسابات الخصوصية للخزينة، ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة. وبعد وضع مقترحات البرمجة الثلاثية السنوات المدعومة بأهداف ومؤشرات نجاعة الأداء، يتم بعثها إلى مديرية الميزانية بوزارة المالية قبل 15 أبريل من كل سنة ليتم دراستها من طرف لجان البرمجة ونجاعة الأداء 4000.

في المرحلة الموالية، تنعقد لجان البرمجة ونجاعة الأداء التي تضم ممثلين عن وزارة المالية وممثلين عن القطاعات الوزارية أو المؤسسات المعنية قبل 15 ماي من كل سنة من أجل دراسة مقترحات البرمجة الثلاثية السنوات وأهداف ومؤشرات نجاعة الأداء. وقبل 15 يوليوز يقدم وزير المالية في مجلس الحكومة عرض حول تقدم تنفيذ قانون المالية للسنة الجارية، ثم برمجة موارد وتكاليف الدولة للسنوات الثلاث المقبلة، والملاحق الكبرى لمشروع قانون المالية للسنة القادمة. وقبل 31 يوليوز يعيد وزير المالية تقديم نفس العرض أما اللجنتين المكلفتين بالمالية بالبرلمان. وهذا العرض يكون موضوع مناقشة من طرف البرلمانين لكن بدون تصويت كما ذكرنا سابقا.

3998 المرجع نفسه، ص: 62.

3999 سي محمد البقالي، الكتلة الدستورية للمالية العمومية مساهمة في رصد المرتكزات الدستورية لمالية الدولة، مرجع سابق، ص: 211.

4000 ضياء السمن وإبراهيم صبري، المالية العامة، مطبعة الحمامة، تطوان، الطبعة الأولى، سنة 2016، ص: 74.

بعد المراحل السابقة، يتم الانتقال لضبط وتحديد مقترحات المداخل والنقبات. في هذا السياق، يوجه رئيس الحكومة منشورا آخرًا أو رسالة توجيه للأمين بالصرف⁴⁰⁰¹، يدعوهم من خلالها لإعداد مقترحات وزاراتهم المتعلقة بالمداخل والنقبات بالنسبة للسنة المالية المقبلة⁴⁰⁰². وتوافق الرسالة التوجيهية لرئيس الحكومة رسالة التأطير Lettre de cadrage، التي تحدد الأغلفة المالية التي يتعين على مختلف القطاعات الوزارية التقيد بها إبان تحضير مقترحات نفقاتها⁴⁰⁰³.

امتداد لما سبق ذكره، فعندما يبعث رئيس الحكومة رسالته التوجيهية، المرفقة برسالة التأطير، يتسلمها وزير المالية، وإثر ذلك، يقوم هذا الأخير بإرسال رسالتين تأطيريتين لمختلف الوزارات؛ الرسالة التأطيرية الأولى، تحدد السقف الأعلى للاعتمادات المالية التي يمكن أن تمنح للوزارات، أما الرسالة التأطيرية الثانية، فهي رسالة مسطرية بالدرجة الأولى يتم على مستواها التنصيص على احترام مجموعة من الإجراءات والمقتضيات بالنسبة لبعض الوزارات. وبالتالي، فعند بعث هاته الرسائل التأطيرية إلى مختلف الوزارات تنتهي مرحلة التأطير⁴⁰⁰⁴.

الفقرة الثانية: مرحلي الوضع والتحكم

بعد انتهاء مرحلي البرمجة والتأطير وفق الكيفية السابق شرحها، تنكب القطاعات الوزارية والمؤسسات على تحضير مقترحات ميزانياتها للسنة المقبلة بمعية مشاريع نجاعة أدائها، مهتدية بالتوجيهات الواردة في الرسالة التوجيهية لرئيس الحكومة، ثم التقيد بالأغلفة المالية المقررة في رسائل التأطير.

وبناء عليه تشرع مختلف مصالح القطاعات الوزارية بوضع مقترحاتها، حيث تبدأ مرحلة وضع مقترحات الميزانية من أدنى الوحدات الإدارية التابعة للوزارة؛ إذ تقوم هذه الوحدات بتقدير نفقاتها للسنة المقبلة، ووضع قائمة تتضمن طلبات الاعتمادات المالية التي يتم تقديرها بناء على الميزانيات السابقة للوزارة المعنية، أو ما يسمى "بالدفاتر الخضراء Les Verts" وهي الوثيقة التي تتضمن التوزيع التفصيلي للاعتمادات المرخص بها لكل الوزارات من لدن البرلمان خلال السنوات السابقة⁴⁰⁰⁵.

وتسمية الدفاتر الخضراء، تطلق على ميزانيات الوزارات للسنوات السابقة، لأنه عندما يتم التصويت على ميزانية قطاع وزاري معين من لدن البرلمان، تتسلمها الوزارة المعنية من جديد، وتضعها في ملف أخضر، وتبعثها لوزارة المالية مرة أخرى، بعد أن تكون قد أضافت الاعتمادات المالية المستجدة إلى اعتماداتها السابقة برسم السنوات المالية المنصرمة.

وبعد قيام المصالح الإدارية الدنيا للوزارات بإعداد مقترحات الاعتمادات المالية التي تريدها، تقوم ببعثها إلى الأقسام الإدارية التابعة لها تلك المصالح الإدارية. ويتعين بعد ذلك، على كل قسم تجميع مقترحاته، وبعثها إلى القسم المكلف بإعداد الميزانية على صعيد الوزارة، حيث يتولى هذا الأخير، مهمة وضع وصياغة الاعتمادات الخاصة بالوزارة، مع إرفاقها بكافة الشروحات اللازمة، والمعلومات، والبيانات بخصوص هذه المقترحات⁴⁰⁰⁶.

4001 المادة الرابعة من مرسوم رقم 2.15.426 الصادر في 28 رمضان 1436 الموافق لـ 15 يوليوز 2015 المتعلق بإعداد وتنفيذ قوانين المالية، مرجع سابق. كما تم تغييره وتتميمه بمرسوم رقم 2.17.607 صادر في 30 من ربيع الأول 1439 (19 ديسمبر 2017).

4002 سي محمد البقالي، الكتلة الدستورية للمالية العمومية مساهمة في رصد المرتكزات الدستورية لمالية الدولة، مرجع سابق، ص: 211.

4003 مراد فارس، قانون المالية بالمغرب: وظيفة تشريعية أم تنفيذية؟ أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، السنة الجامعية 2016-2017، ص: 32.

4004 مريم فغير، المسطرة التشريعية لقانون المالية، مؤلف جماعي تحت عنوان: مستجدات حكمة المالية العامة بالمغرب، تنسيق يوسف خنفور، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2021، ص: 392-393.

4005 أمال أولاد صالح، الحكمة المالية ورهانات التنمية، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة عبد المالك السعدي، طنجة، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، السنة الجامعية 2017-2018، ص: 287.

4006 أمال أولاد صالح، الحكمة المالية ورهانات التنمية، مرجع سابق، ص: 287.

بعد إعداد مقترحات الاعتمادات المالية من طرف الوزارات وفق الكيفية المشار إليها أعلاه، تتم مناقشة هذه المقترحات مع وزارة المالية. وفي ضوء ذلك، تقوم مديرية الميزانية بهذه الوزارة بدراسة طلبات اقتراحات الوزارات؛ من خلال التأكد من كونها مطابقة لما ورد في الرسالة التوجيهية لرئيس الحكومة، وأنها لم تتجاوز مقتضيات الرسالة التأطيرية المحددة للسقف الأعلى للاعتمادات التي يجب أن تحترمها كافة الوزارات.

ويجري دراسة مقترحات الاعتمادات المالية التي تطلبها الوزارات على مستوى مديرية الميزانية بوزارة المالية، في إطار "الندوات الميزانية conférences budgétaires". وهذه اللقاءات عبارة عن اجتماعات تشهد حضور مفتش المالية، ممثل للوزارة المعنية، ومجموعة من موظفين مديرية الميزانية، حيث تتوزع جميع الميزانيات القطاعية على مختلف الأقسام التي تتكون منها مديرية الميزانية من أجل مناقشتها ودراستها 4007.

تختتم الندوات الميزانية إما بالموافقة على مشروع ميزانية القطاع الوزاري المعني، وذلك بالتوقيع على محضر يتضمن النتائج التي تم التوصل إليها في إطار الندوة المخصصة لمناقشة مشروع ميزانية قطاع وزاري بعينه، وإما برفض المشروع. وفي حالة وجود خلاف حول بعض جوانب مشروع ميزانية قطاع معين، تقوم مديرية الميزانية بإعداد تقرير بهذا الشأن، وبعثه إلى وزير المالية، لكي يستند عليه في محاولة حل نقط الخلاف مع الوزير المعني به، وإيجاد حل توافقي بين الوزارتين. وفي حالة استمرار الخلاف يعرض الأمر على رئيس الحكومة الذي يحاول التوفيق بين الموقعين، وإذا لم يتم التوصل إلى حل، يتم عرض المسألة على المجلس الوزاري الذي يرأسه جلالة الملك ليبت فيه، وتبقى لهذا الأخير الصلاحية الكاملة لاتخاذ القرار المناسب 4008.

بعد مناقشة مديرية الميزانية لمختلف مقترحات الاعتمادات المالية التي طلبتها القطاعات الوزارية، تُكون وزارة المالية نظرة شاملة عن مختلف مكونات ميزانية الدولة. وبالاعتماد على هذه المقترحات تقوم بتحديد حجم النفقات العامة غير القابلة للتقليص. وهي النفقات اللازمة لسير المرافق العمومية، ليتم مقارنتها مع مجموع الموارد المرتقب الحصول عليها.

وتبغى الإشارة إلى أن الموارد العامة يجري تقديرها حصريا من قبل وزارة المالية، والفارق بينهما يمكن هذه الوزارة من تحديد حجم النفقات الجديدة، ليتم بعد ذلك، توزيع هذه الاعتمادات الجديدة حسب القطاعات، والأولويات التي تحددها الحكومة 4009.

بعد أن تتلقى الوزارات مختلف الاعتمادات المالية المخصصة لها من طرف وزارة المالية، يتعين عليها وضع الصيغة النهائية لمشاريع ميزانياتها القطاعية رفقة مشاريع نجاعة أداؤها. وتبقى للوزارات كافة الحرية في توزيع الاعتمادات المخصصة لها حسب أولوياتها.

وبعد ذلك، ترسل الوزارات الصيغة النهائية لمشاريع ميزانياتها إلى مديرية الميزانية بوزارة المالية، لتعيد هذه الأخيرة تنظيم "الندوات الميزانية" لمدة 15 يوما، تعمل من خلالها على مراقبة مدى احترام سقف الاعتمادات المخصصة للنفقات. وفي غضون شهري شتنبر وقبل 20 من أكتوبر على أبعد تقدير من كل سنة مالية، تبعث وزارة المالية لائحة لكافة الوزارات مطالبة إياها بإرسال مختلف الوثائق التي ترافق مشروع قانون المالية السنة. كما يقوم كل وزير بإرسال كراسة ميزانية في شكل "كتاب أزرق" إلى مديرية الميزانية لتؤشر عليه قبل طبعه. عقب ذلك، تقوم مديرية الميزانية بوضع اللامسات الأخيرة على مشروع قانون مالية السنة أخذا بعين الاعتبار نتائج التحصيل لشهري غشت ودجنبر من السنة المالية الجارية 4010. ويعود لمديرية الميزانية بعد ذلك، أمر تصحيح معطيات التحصيل، وتحديد التقديرات النهائية بشأنها.

أخيرا، تقوم مديرية الميزانية بصياغة التقديرات النهائية للنفقات العامة، كما تنكب على صياغة التقديرات النهائية لموارد الميزانية العامة، بما تشتمل عليه من أحكام، قد تتعلق بتغيير أسعار الضرائب والرسوم القائمة، أو الزيادة في أسعار الدخول الموجودة أو

4007 مريم فغير، المسطرة التشريعية لقانون المالية، مؤلف جماعي تحت عنوان: مستجدات حكمة المالية العامة بالمغرب، مرجع سابق، ص: 393.

4008 أمال أولاد صالح، الحكمة المالية ورهانات التنمية، مرجع سابق، ص: 288.

4009 ضياء السمن وإبراهيم صبري، المالية العامة، مرجع سابق، ص: 77.

4010 ضياء السمن وإبراهيم صبري، المالية العامة، مرجع سابق، ص: 77-78.

إلغاؤها، ثم تحديد الأحكام المتعلقة بقواعد الرقابة على المالية العمومية، ووضع الجدول العام المتعلق بالتوازن، والجدول التشريعية الملحق بقانون مالية السنة 4011.

بعد أن تُستكمل إجراءات إعداد مشروع قانون المالية السنة، يعرض هذا الأخير على المجلس الحكومي، ثم المجلس الوزاري طبقا لما يقضي به الفصل 49 من دستور 2011 4012. في الأخير، يتم بحث مشروع قانون مالية السنة للمطبعة الرسمية، ويُسلم لوزير المالية ليودعه لدى مكتب مجلس النواب في 20 أكتوبر من السنة المالية الجارية على أبعد تقدير.

الفقرة الثالثة: إشكالية الديمقراطية التشاركية في مرحلة إعداد مشروع قانون مالية السنة
إن احتماء الحكومة خلف المعرفة التقنية، كمطية للانفراد بإعداد مشروع قانون مالية السنة، ترجع للكفاءة العلمية والتدبيرية التي تتمتع بها الموارد البشرية التي تشتغل في مختلف مصالح وزارة المالية باعتبارها الجهة المكلفة بإعداد المشروع المذكور، فهؤلاء الموظفون يمتلكون مفاتيح المعرفة التقنية؛ الشيء الذي يمكنهم من اتخاذ القرارات الصائبة، من خلال عقلنة اختيارات الميزانية. كما أن هؤلاء الموظفون المعينون ترتكز خياراتهم على خدمة جهاز الدولة. فهذه النخبة الإدارية ترجح في غالب الأحيان الحجة التقنية على الحجة الانتخابية التي تبقى هاجسا مسيطرا على أعضاء المؤسسة التشريعية 4013.

إضافة إلى ما سبق ذكره، فإنه من الأجدر اسناد مهمة الإعداد إلى الجهة التي تتولى التنفيذ، والتي هي الحكومة في حالة إعداد مشروع قانون مالية السنة، لكي تكون مسؤولة بصفة كاملة عن اختياراتها الميزانية. ليس هذا فحسب، فقانون مالية السنة يعتبر ترجمة للبرنامج الحكومي، وبالتالي فهو تعبير عن سياسات الحكومة الاقتصادية والاجتماعية التي التزمت سابقا بتطبيقها، وعلى أساسها نالت ثقة الناخبين، وبموجبها تم تنصيبها من البرلمان. ومن هنا وجب منحها سلطة إعداد الميزانية 4014.

كذلك يعتبر العامل السياسي مسوغا آخرًا لهيمنة الحكومة على إعداد مشروع قانون مالية السنة، من منطلق أن القانون المالي باعتباره عملا سياسيا بالدرجة الأولى حسب الفقيه "كاستون جيز Gaston Jaze 4015" فإن النقاشات التي تدور في فلكه داخل قبة البرلمان يغلب عليها الطابع السياسي؛ فالفرق البرلمانية تبني خطابها بخصوص القضايا المطروحة على المؤسسة التشريعية انطلاقا من تموقعها إما في الأغلبية المساندة للحكومة أو في المعارضة. ونظرا لكون قانون المالية محكوم بإكراهات الزمن التشريعي التي تستوجب الانضباط في كل مراحل الإدارية والتشريعية، فإن ذلك قد يعرقل إخراجه في آجاله المحددة إذا ما عُهد بمهمة إعدادها إلى البرلمان. متساوي في الأهمية، فالنائب البرلماني دائما ما يظهر الوجه الإيجابي في علاقته مع الناخب، وهو ما يمكن أن يخل بالتوازنات المالية والاقتصادية للميزانية العامة؛ حيث لا يمكن تصور وجود توجه برلماني يدافع عن إقرار ضرائب أو رسوم جديدة تثقل كاهل الخاضعين للضريبة، أو تبني سياسة تستهدف تجريد فئات مجتمعية من امتيازاتها، لأن ذلك سيكون له انعكاس سلبي على شعبية الحزب في الاستحقاقات الانتخابية المستقبلية 4016.

4011 المصطفى معمور، مدخل لدراسة قانون الميزانية، المطبعة (غير مذكورة)، الطبعة (غير مذكورة)، سنة 2018 ص: 101.

4012 المرجع نفسه، ص: 102.

4013 البهري البهري، الاختصاصات المالية للبرلمان المغربي، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الأول، وجدة، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، السنة الجامعية 2005-2006، ص: 283-284.

4014 فؤاد اشن، تأهيل السلطة المالية للبرلمان، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، العدد 23، سنة 2018، ص: 22.

4015 Gaston Jaze, Science des finances : Théorie General du Budget, Sixième édition, Paris, 1922, P : 10.

4016 فؤاد اشن، قانون مالية السنة كآلية لتنزيل السياسات العمومية، مرجع سابق، ص: 88.

في الولايات المتحدة الأمريكية، عندما كان الكونغرس هو الجهة المكلفة بإعداد الميزانية الفيدرالية، أظهرت الممارسة عدة إشكاليات، إذ ارتفع العجز في الميزانية الفيدرالية، وهو ما اضطر رئيس الدولة أن يبسط مراقبة مستمرة على النفقات العامة 4017، قبل أن تسند إليه لاحقا صلاحية إعداد ميزانية الاتحاد الفيدرالي كما ذكرنا فيما سلف.

بالنتيجة، فواقع الحال، يقر بصورة جلية طغيان البعد التحكيمي الانفرادي للسلطة التنفيذية في إعداد مشروع قانون مالية السنة، دون إشراك أي جهة كيفما كان نوعها خلال هذه المرحلة 4018. ولو أن القانون التنظيمي لقانون المالية رقم 130.13، قام بشكل محتشم بتكريس المقاربة التشاركية، عبر إقراره، مرحلة إخبارية لفائدة البرلمان من خلال العرض الذي يقدمه وزير المالية أمام اللجنتين المكلفتين بالمالية في البرلمان قبل 31 يوليوز من كل سنة، وينطوي هذا العرض على معطيات تتعلق بالوضع الاقتصادية والمالية الوطنية.

لذلك فالمطلوب، هو التخفيف من حدة احتكار السلطة التنفيذية لمسطرة إعداد مشروع قانون مالية السنة، عبر اعتماد المقاربة التشاركية الموسعة، التي من شأنها التقليل من التهميش والإقصاء الذي يطال عدة جهات وازنة أخرى، من قبيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بنك المغرب، المندوبية السامية للتخطيط، هيئات المجتمع المدني المهتمة بحماية المال العام، والمؤسسات الجامعية، وغيرهم. إن المقاربة التشاركية تبتدئ من مرحلة إعداد الميزانية العامة، وليس انطلاقا من فترة المناقشة في الجلسات العامة أو في إطار اللجان الدائمة 4019.

خاتمة:

نستخلص أن مسار إعداد مشروع قانون مالية السنة لم يعد مسارا تقنيا معزولا، بل أضحي آلية من آليات الحكامة المالية والنجاعة التدبيرية المرتكزة على حسن الأداء، حيث ينخرط في رؤية متعددة السنوات تركز على البرمجة الثلاثية السنوات 4020. غير أن هذه المرحلة الأساسية من مراحل صناعة أهم قرار مالي في منظومة المالية العمومية بالمغرب لازالت تحتاج إلى توسيع قاعدة المتدخلين فيها، لاسيما البرلمان، من خلال تطوير دوره من مجرد التشاور والإخبار إلى المساهمة الفعلية في بلورة الميزانية العامة، وأن تكون له كلمة قوية بخصوص صياغة توجهات مشروع قانون مالية السنة، قبل الوصول إلى المرحلة التشريعية.

لائحة المراجع المعتمدة

أولا: المراجع باللغة العربية

☑ الكتب:

أحمد أعراب، المجلس الوزاري في النظام الدستوري المغربي، سلسلة أعمال جامعية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، سنة 2018.

امحمد قزير، النظام القانوني لميزانية الدولة، طبع وتوزيع مطبعة وراقة سجلماسة، مكناس، سنة 2014.

المصطفى معمر، مدخل لدراسة قانون الميزانية، المطبعة (غير مذكورة)، الطبعة (غير مذكورة)، سنة 2018.

سي محمد البقالي، الكتلة الدستورية للمالية العمومية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، الطبعة الثانية، سنة 2019.

شكراني الحسين وصدوقي محمد، الوجيز في المالية العمومية دراسة معيارية مطبوعة الأمنية، الرباط، الطبعة الأولى، سنة 2023.

ضياء السمن وإبراهيم صبري، المالية العامة، مطبعة الحمامة، تطوان، الطبعة الأولى، سنة 2016.

4017 فاطمة الزهراء هيرات، دور البرلمان في صنع السياسة المالية دراسة مقارنة، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في القانون العام، جامعة محمد الخامس بالرباط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية، الاجتماعية، سلا، السنة الجامعية 2012-2013، ص: 169-170.

4018 يوسف الزوجال، قراءة نقدية في محاور مشروع إصلاح القانون التنظيمي للمالية بالمغرب على ضوء المستجدات التشريعية، مؤلف جماعي تحت عنوان "إصلاح القانون التنظيمي للمالية مساهمة في النقاش حول إصلاح القانون التنظيمي للمالية بتقديم رؤية جديدة مع رصد التنظيم التشريعي للقوانين المالية وكذا التقارير ذات الصلة، منشورات مجلة الحقوق، سلسلة الأعداد الخاصة، العدد 6، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، سنة 2013، ص: 56.

4019 يوسف الزوجال، قراءة نقدية في محاور مشروع إصلاح القانون التنظيمي للمالية بالمغرب على ضوء المستجدات التشريعية، ص: 58-59.

4020 سي محمد البقالي، الكتلة الدستورية للمالية العمومية مساهمة في رصد المرتكزات الدستورية لمالية الدولة، مرجع سابق، ص: 208.

محمد الغواطي، الفاعلون في المسطرة التشريعية لمشروع قانون مالية السنة، مطبعة دار السلام، الرباط، الطبعة الأولى، سنة 2018.

محمد حنين، تقنيات الميزانية، مطبعة دار القلم، الرباط، الطبعة الأولى، سنة 2009.

كريم لحرش، تدبير المالية العامة بالمغرب في ظل مستجدات القانون التنظيمي للمالية رقم 130.13، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، سنة 2018.

☑ الأطروحات:

امال أولاد صالح، الحكامة المالية ورهانات التنمية، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة عبد المالك السعدي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، طنجة، السنة الجامعية 2017-2018.

الهبري الهبري، الاختصاصات المالية للبرلمان المغربي، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الأول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، وجدة، السنة الجامعية 2005-2006.

زبيدة غولة، دور السياسة المالية في تدبير الشأن العمومي بالمغرب، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الأول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، وجدة، السنة الجامعية 2020-2021.

عثمان مودن، تحديث آليات تدبير الميزانية بالمغرب، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، أكادال، السنة الجامعية 2019-2020.

فؤاد اشن، قانون مالية السنة كآلية لتنزيل السياسات العمومية، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، السويشي، السنة الجامعية 2020-2021.

فاطمة الزهراء هيرات، دور البرلمان في صنع السياسة المالية دراسة مقارنة، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في القانون العام، جامعة محمد الخامس بالرباط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، سلا، السنة الجامعية 2012-2013.

مراد فارسي، قانون المالية بالمغرب: وظيفة تشريعية أم تنفيذية؟ أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، السنة الجامعية 2016-2017.

☑ المقالات:

فؤاد اشن، تأهيل السلطة المالية للبرلمان، مجلة المنارة للدراسات القانونية والادارية، العدد 23، سنة 2018.

يوسف الزوجال، قراءة نقدية في محاور مشروع إصلاح القانون التنظيمي للمالية بالمغرب على ضوء المستجدات التشريعية، مؤلف جماعي تحت عنوان "إصلاح القانون التنظيمي للمالية مساهمة في النقاش حول إصلاح القانون التنظيمي للمالية بتقديم رؤية جديدة مع رصد التنظيم التشريعي للقوانين المالية وكذا التقارير ذات الصلة، منشورات مجلة الحقوق، سلسلة الأعداد الخاصة، العدد 6، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، سنة 2013.

مريم فغير، المسطرة التشريعية لقانون المالية، مؤلف جماعي تحت عنوان: مستجدات حكمة المالية العامة بالمغرب، تنسيق يوسف خنفور، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2021.

☑ الخطب والبلاغات الملكية:

الخطاب الملكي بمناسبة الذكرى 21 لعيد العرش، بتاريخ 29 يوليوز 2020.

الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية العاشرة.

بلاغ للديوان الملكي بتاريخ الأربعاء 20 شتنبر 2023، منشور في موقع www.maroc.ma، تاريخ الزيارة 09/08/2026، على الساعة 20h30.

النصوص القانونية: ☒

الدراسات: ☒

ظهير شريف رقم 1.11.91 الصادر في 29 يوليوز 2011 بتنفيذ نص الدستور، الجريدة الرسمية عدد 5964، بتاريخ 30 يوليوز 2011.

القوانين التنظيمية: ☒

ظهير شريف رقم 1.15.62 الصادر في 2 يونيو 2015 بتنفيذ القانون التنظيمي لقانون المالية رقم 130.13، الجريدة الرسمية عدد 6370 بتاريخ 18 يونيو 2015.

الظهير الشريف رقم 1.15.33 الصادر في 28 جمادى الأولى 1436 (19 مارس 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 065.13 المتعلق بتنظيم وتسيير أشغال الحكومة والوضع القانوني لأعضائها، الجريدة الرسمية عدد 6348 بتاريخ 12 جمادى الثانية (2 أبريل 2015).

المراسيم: ☒

مرسوم رقم 2.15.426 الصادر في 28 رمضان 1436 الموافق لـ 15 يوليوز 2015 المتعلق بإعداد وتنفيذ قوانين المالية، الجريدة الرسمية عدد 6378 بتاريخ 29 رمضان 1436 الموافق لـ 16 يوليوز 2015.

مرسوم رقم 2.17.607 صادر في 30 من ربيع الأول 1439 (19 ديسمبر 2017)، الجريدة الرسمية عدد 6633 بتاريخ 6 ربيع الآخر (25 ديسمبر 2017)، ص: 7455.

مرسوم رقم 2.21.1073 بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.07.995 بتاريخ 23 من شوال 1429 (23 أكتوبر 2008) بشأن اختصاصات وتنظيم وزارة الإقتصاد والمالية، ج.ر. عدد 7064 بتاريخ 8 رجب 1443 (10 فبراير 2022)، ص: 643.

المناشير: ☒

منشور رئيس الحكومة رقم 41/2023 بتاريخ 8 غشت 2023 حول إعداد مشروع قانون المالية للسنة المالية 2024.

المذكرات: ☒

مذكرة تقديم مشروع قانون المالية لسنة 2021، منشورات وزارة الإقتصاد والمالية.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية

Gaston Jaze, Science des finances : Théorie General du Budget, Sixième édition, Paris, 1922.

Loi organique N 2001-962, JORF 02 Aout 2001, P : 1248.

مجلة القانون والأعمال الدولية

International Journal of Law and Business



جامعة الحسن الأول سطات

UNIVERSITÉ HASSAN 1^{er} - SETTAT

www.Droitentreprise.com



مجلة القانون والأعمال الدولية مجلة علمية محكمة حكومية تصدر عن
جامعة الحسن الأول المغرب - مختبر البحث قانون الأعمال -
كلية العلوم القانونية والسياسية - سطات

ISSN:2509-0291 / impact factor 2.998



نشر أكاديمي محكم



معايير دولية



رؤية عالمية



<https://doi.org/10.63585/VLQV1532>

مجلة القانون والأعمال الدولية

VOLUME 11 | ISSUE 05 | NUMBER 66

الإصدار رقم 66 أكتوبر 2026

بمشاركة باحثين وأساتذة من 16 جنسية



محاور الإصدار رقم 66

القانون الجنائي	قانون الأسرة وعلوم الفقه	قانون المال والأعمال	الرقمنة والذكاء الاصطناعي
القانون الرياضي	الشغل والحماية الاجتماعية	العقار والتعمير	المساطر الإجرائية
القانون الدستوري	القانون الإداري	القانون الدولي	القانون البيئي
الدراسات بالفرنسية	الإدارة الصحية بالإنجليزية	الدراسات بالإنجليزية	العلوم السياسية

الإدارة الأكاديمية و النشر :

الاستاذ محمد افقيير

المدير المسؤول :

الدكتور مصطفى الفوري

إدارة التحرير :

الدكتور رياض فخري



ISSN: 2509-0291

impact factor 2.998



www.droitentreprise.com



mforki22@gmail.com



00212687407665



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مجلة القانون والأعمال الدولية

Revue internationale du droit des affaires



جامعة الحسن الأول
UNIVERSITÉ HASSAN 1ER



تصدر عن
جامعة الحسن الأول بسطات

مجلة حكومية تابعة لجامعة الحسن الأول بسطات



Mforki22@gmail.com



www.droitentreprise.com



00212687407665

الاعتمادات الدولية والفهرسة



للأرشفة الدولية
وجمالية حقوق المؤلف



مؤسسة
أكبر قاعدة بيانات للمجلات
الدولية المحكمة



دليل دولي للمجلات الأكاديمية
بوفر معلومات موثوقة عن
المجلات والناشرين في
مختلف المجالات



تغطي هذه القاعدة من أكبر
وأوسع قواعد المعلومات
الإلكترونية في المكتبات الأكاديمية



معامل التأثير والاستشهادات
المرجعي العربي
Arab Citation &
Impact Factor



منصة أكاديمية متخصصة في تجميع
وفهرسة المعلومات البحثية
المحتوى العلمي لزيادة اكتشاف
الأبحاث وربطها



معرف رقمي دائم (DOI)
يستخدم لمحاكاة المحتوى
الأكاديمي وتسهيل الوصول إليه



منظمة عامة لوثيق لتوثيق
الأنشطة البحثية والعلمية
للأفراد على مستوى عالمي



بعمل على تسجيل العقود علي
كيانات البحث وربطها بمعرفها، بما
وبقفا ونقشها واناحة
لستخدامها



معتمدة من طرف
HAL SCIENCE
الخزينة البيفية الفرنسية
للأبحاث العلمي العالمج



قاعدة بيانات بحثية عالمية
اكتشاف الإنتاج العلمي وتتبع
الاستشهادات والروابط البحثية



قاعدة بيانات دولية للفهرسة
وتقييم المجلات العلمية وفق
معايير الجودة الأكاديمية



مكتبة رقمية عالمية تتيح الوصول
إلى الكتب والأبحاث والوثائق
بصيغة إلكترونية



منصة لاكتشاف وإدارة
المصادر والمراجع
العلمية



منظمة ISSN لترقيم
المجلات الدولية المحكمة



قاعدة بيانات فهرسة المجلات
العلمية تشمل: الأبحاث والنشر
(ISSN) وتصنيف ذي المجلات
الفهرسية والمقالات



منصة عالمية تعتمد علي الذكاء
الاصطناعي لاكتشاف الأبحاث
وتحليلها وتوفرها الباحثين
حول العالم



منصة تساعد الأبحاث واعتماد مية
التدريس في اكتناش المجلات
المختلفة بمجلات المعامم



قاعدة بيانات العربية لتتبع
الوصول إلى المجلات المجلات
والبحوث الأكاديمية



محرك بحث أكاديمي عالمي
يُدار من جامعة بيلفيلد الألمانية
يعمل على فهرسة الأبحاث العلمية
عالية الجودة من مختلف التخصصات



مؤسسة SCIRP
تصنيف المجلات العلمية الدولي



قاعدة بيانات فهرسة
المجلات الأكاديمية والبحثية
من مختلف التخصصات



من أهم الأنظمة الحديثة للتعريف
بالمواقع العلمية الإلكترونية عبر
منح كل رابط رقماً تعريفياً فريداً



بوابة بحث من الوصول إلى
الأبحاث والبيانات المفتوحة
المتوفرة من مصادر متعددة



ZDB - قاعدة بيانات الدوريات الألمانية
تعد ZDB أكبر قاعدة بيانات للدوريات في ألمانيا،
وتوفر معلومات بيبليوغرافية دقيقة حول المجلات
والناشرين، بما في ذلك رقم التعريف (ZDB-ID)،
الISSN، اللغات، والنهات والمفتوح.



المعهد المغربي للإعلام
العلمي والتقني



مؤسسة
قاعدة بيانات المجلات الدولية

ZDB-ID: 3252561-8

ISSN: 2509-0291

CC BY 4.0

Online - Open Access

اللغات: العربية، والإنجليزية



مجلة علمية محكمة
تسهم في نشر الثقافة القانونية والاقتصادية
على المستويين الدولي والوطني

ISSN : 2509-0291
ملف الصحافة : 2017-05



مجلة حكومية
تصدر عن جامعة
الحسن الأول
سطات



تم نشر هذا المؤلف بدعم من

جامعة الحسن الأول بسات دعم البحث العلمي

مجلة القانون والأعمال الدولية

الإيداع القانوني	: ISSN: 2509-0291- 2019 PE0018
ملف الصحافة	: 05 / 2017 ص
الطبع	: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع – الرباط شارع الحسن الثاني زنقة طونكان عمارة 23، رقم 2، ديور الجامع الرباط المغرب
المدير المسؤول	: الدكتور مصطفى الفوري
الهاتف	: 00212-6-87-40-65
البريد الإلكتروني	: Mforki22@gmail.com
الموقع الرسمي للمجلة	: www.droitentreprise.com http://doi.org/10.63585/VLQV1532
رابط DOI لهذا الاصدار	

تخلي أسرة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية

جميع الحقوق محفوظة لمجلة القانون والأعمال الدولية © 2026

مجلة القانون والأعمال الدولية

منصة علمية دولية محكمة في القانون والأعمال



إدارة هيئة التحرير



أ.د. رياض فخري : مدير مخبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات
أ.د. طارق مصدق : أستاذ التعليم العالي بجامعة الحسن الأول بسطات

المدير المسؤول



أ.م. مصطفى الفوركي : مخبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات

نائبة المدير المسؤول



أ.د. منى كامل تربيكي : أستاذة القانون الدولي بكليات الإمارات - محكم دولي

الإدارة الأكاديمية والنشر



أ.د. محمد أفقيير : متخصص في القانون المالي و الضريبي جامعة الحسن الأول بسطات

الإدارة التقنية



أ. محمد أمين اسماعيلي : باحث في العلوم القانونية - الإدارة التقنية

روابط مهمة



الموقع الإلكتروني : www.droitentreprise.com



صفحة المجلة : www.facebook.com/droitentreprise



البريد الإلكتروني : MFORKI22@GMAIL.COM



— جودة علمية .. رؤية دولية .. تأثير مستدام —



جامعة الحسن الأول
UNIVERSITÉ HASSAN 1^{ER}

هيئة تحرير المجلة

قانون الأعمال



- أ.د : رياض فخري : مدير مختبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات - المغرب
- أ.د : طارق مصدق : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : رشيد الطاهر : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عبد الكريم عباد : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : منى مسلومي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عائشة فضيل : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عز الدين بنستي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بالدار البيضاء - المغرب
- أ.د : عبد الرحيم شميعة : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- أ.د : نادية قايدي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة - المغرب
- أ.د : نادية النحلي : أستاذة التعليم العالي بكلية الشريعة بفاس - المغرب
- أ.د : زينب الفاسي الفهري : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : المصطفى بوزمان : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية السويسي الرباط - المغرب
- أ.د : كريم أعراب : أستاذ التعليم العالي بمجموعة المعهد العالي للتجارة و ادارة المقاولات الرباط - المغرب
- د : ثاني بن علي ال ثاني : عضو محكمة التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية بباريس ممثلاً دولة قطر - قطر
- د : عالي طوير : أستاذ التعليم العالي مؤهل بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية السويسي - المغرب
- د : سعد بهتي : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة ابن زهر اكادير - المغرب
- د : يونس الأزرق الحسوني : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة الحسن الأول بسطات - المغرب
- د : فاطمة برتاوش : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة القاضي عياض مراكش - المغرب
- د : دينا إسماعيل أبو زيد : أستاذ مشارك في القانون المدني، قسم القانون الخاص بكلية الحقوق، جامعة الملك عبد العزيز - السعودية
- دة : آمال ناجي : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة محمد الأول بوجدة - المغرب
- دة : ناهض حنان أستاذة باحثة في قانون الأعمال جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء - المغرب

القانون المدني



- أ.د : محمد بخنيف : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : منير مهدي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بالرباط - المغرب
- أ.د : زينب تاغيا : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة - المغرب
- أ.د : أمينة أيت حسين : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- أ.د : سعاد الزروالي : أستاذة القانون المدني بكلية الحقوق جامعة ظفار سلطنة عمان
- أ.د : ياسين المفقود : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و السياسية سطات - المغرب
- أ.د : نادية أيوب : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- د : محمد الحبيب بداغ : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة القاضي عياض - المغرب
- د : مريم خراج : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة محمد بن عبد الله - المغرب
- د : نهله أحمد فوزي : أستاذ القانون المدني المساعد بكلية إدارة الأعمال قسم القانون جامعة الحدود الشمالية - المملكة العربية السعودية
- د : سيف هادي عبدالله الزويني : أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق - جامعة النهرين - العراق
- د : أسماء مصطفى عبد القادر غنيمات : أستاذة بكلية الحقوق جامعة البلقاء التطبيقية - المملكة الاردنية الهاشمية
- د : أحمد سمير الصوفي : أستاذ القانون المدني بكلية العلوم السياسية /جامعة كركوك - العراق
- د : عبدالرازق وهبه سيداحمد : أستاذ القانون المدني المساعد كلية الدراسات الانسانية و الادارية كليات عنبزة - السعودية
- د : رجائي عبد الرحمن عبد القادر عوض : أستاذ قانون المرافعات المساعد جامعة اوروك بغداد - العراق
- د : عمار شاكر محمود فيصل : أستاذ القانون المدني - جامعة تكريت - كلية القانون - العراق
- د : يوسف كبيطي : أستاذ محاضر بكلية العلوم القانونية و السياسية جامعة شعيب الدكالي الجديدة - المغرب





هيئة تحرير المجلة



القانون العقاري و الأسرة



- أ.د : ادريس الفاخوري: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : ادريس بلحساني : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : محمود ميسين: أستاذ التعليم العالي بجامعة ابن زهر أكادير - المغرب
- د : ياسين الكعيوش: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- د : محمد بومدين: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- د : محمد خلوقي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- د : يونس الحكيم : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- د : حسناء جبران: أستاذة التعليم العالي بجامعة محمد الخامس - الرباط - المغرب

القانون الجنائي



- أ.د : الرشيد سيد حسن محمد: عميد سابق بكلية القانون جامعة الخرطوم , أستاذ مشارك بنفس الجامعة - السودان
- أ.د : علي بن خلفان بن علي الهنائي : أستاذ القانون الجنائي المشارك ورئيس قسم علوم الشرطة بكلية الشرطة بأكاديمية السلطان قابوس - سلطنة عمان
- أ.د : عبد الرحمن أسامة : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : خدوج فلاح : أستاذة التعليم العالي بكلية القانون والعلوم السياسية - بسطات - المغرب
- أ.د : بناصر حاجي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : أحمد العلالي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : حسن الحريية : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس- المغرب
- أ.د : شعبان محمود محمد الهواري : أستاذ القانون الجنائي المشارك كلية القانون - جامعة خليج السدرة - ليبيا
- أ.د : نعمان عطا الله الهيّتي : أستاذ القانون بكلية القانون جامعة الشارقة - الامارات العربية المتحدة
- د : ابراهيم الغندور: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- د : ابراهيم أشويعر: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية مراكش - المغرب
- د : فيصل كرمات : أستاذ التعليم العالي بجامعة المولى اسماعيل - مكناس - المغرب
- د : عبد الواحد الدافي : أستاذ التعليم العالي بجامعة شعيب الدكالي - المغرب
- د : عبير حمدي محمد حسن : أستاذة القانون الجنائي مساعد - جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية
- د : عبداتي الزيوكاي : أستاذ التعليم العالي بجامعة المولى اسماعيل - مكناس - المغرب
- د : أحمد اسامل كامل حسنية : أستاذ قانون الاجراءات الجزائية المساعد بكلية الحقوق جامعة ظفار - سلطنة عمان

قانون الشغل



- أ.د : عبد اللطيف الخالفي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- أ.د : فاطمة حداد : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسلا - المغرب
- د : أمينة رضوان : رئيسة مجلة الرائدة في العلوم القانوني - المغرب
- د : لطيفة جبران: أستاذة التعليم العالي مؤهلة بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب



هيئة تحرير المجلة

قانون المعاملات الالكترونية



- أ.د : بشرى النبية : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : هشام البخفاوي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة ابن زهر اكادير- المغرب
- أ.د : عبد الوهاب المعمري: أستاذ القانون / مساعد العميد لشؤون الجودة جامعة الاسراء - الاردن
- د : ضياء علي احمد نعمان : أستاذ زائر بكليات الحقوق بالمغرب
- د : محمد بومديان : أستاذ محاضر بجامعة المولى اسماعيل بمكناس - المغرب

القانون الضريبي



- أ.د : عبد القادر تيعلاتي: عميد سابق بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات-المغرب
- أ.د : أحمد العلالي : عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة - المغرب
- أ.د : محمد السيد عطية ببيرس : أستاذ القانون بكلية العلوم والدراسات الانسانية بالدوامي جامعة شفاء الامارات العربية المتحدة
- أ.د : إبراهيم أحطاب : أستاذ التعليم العالي بجامعة ابن زهر - أكادير - المغرب
- أ.د : محمد محمد عبد اللطيف : أستاذ القانون العام كلية الحقوق جامعة المنصورة مصر

القانون الإداري و الدستوري



- أ.د : ثامر محمد رخيص حسين : رئيس فرع القانون العام بكلية القانون جامعة الكوفة - العراق
- أ.د : عمر عبد الله عمر أمبارك : أستاذ مشارك بجامعة سرت - ليبيا
- أ.د : اكرامي بسيوني عبد الحي خطاب : أستاذ بجامعة شقراء - المملكة العربية السعودية
- أ.د : هالة علي : أستاذ مشارك في القانون الاداري - كلية الحقوق جامعة الاصاله - المملكة العربية السعودية
- أ.د : باسل علي عباس: أستاذ القانون باللغة الانجليزية - جامعة القادسية - العراق
- أ.د : الميلود بوطريكي أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة -المغرب
- د : ميثم منفي كاظم العميدي : أستاذ مساعد - جامعة الكاظم - العراق
- د : يونس مليح : أستاذ التعليم العالي بالكلية المتعددة التخصصات الرشيدية - المغرب
- د : ليلى طوير: أستاذة القانون العام بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء
- د : ميثم منفي كاظم العميدي أستاذ مساعد في قسم القانون اقسام بابل جامعة الكاظم العراق
- د : ولاء خليل حسين قديمات : أستاذة العلوم السياسية/جامعة الخليل - فلسطين

القانون الدولي و العلوم السياسية



- أ.د : العميد : وسام نعمت ابراهيم السعدي : عميد كلية الحقوق جامعة الموصل - العراق
- أ.د : منى كامل تركي : أستاذ القانون بكليات الحقوق - بالإمارات العربية المتحدة
- أ.د : محمد بوبوش : أستاذ التعليم العالي بالكلية المتعددة التخصصات بالناظور - المغرب
- أ.د : عبد الوهاب كريم : أستاذ التعليم العالي جامعة قابوس - سلطنة عمان
- أ.د : النذير صالح الخليفة عباس : أستاذ القانون الدولي بكليات العيزة الأهلية المملكة العربية السعودية
- أ.د : احمد ناصر حسين العيساوي : تدريسي في جامعة القاسم الخضراء أختصاص قانون دولي - العراق
- د : سعد عبدالله الجعدان : دكتور في القانون الدولي

العلوم الأمنية و الاستراتيجية



- أ.د : عبد القادر تيعلاتي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات-المغرب

الرقمنة و التدبير



- د : ضياء نعمان: أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- د : حنان الانصاري : أستاذة التدبير بجامعة القاضي عياض مراكش - المغرب
- د : مصطفى خياطي : أستاذ محاضر بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء - المغرب





الهيئة الاكاديمية و النشر



مجلة القانون والأعمال الدولية

- د. محمد دحاني : دكتور في القانون العام
- د. الهام سربوتي : دكتورة في القانون الخاص
- د. سماعيلي مصطفى : دكتور في القانون الخاص
- د. عبد الله المخلوق : دكتور في القانون العام
- د. محمد المعروفى : دكتور في العلوم القانونية و السياسية
- د. عبد اللطيف ازيور : دكتور في القانون العام
- د. محمد الحليمي : دكتور في القانون الخاص
- ذ. يونس الصالحي : باحث بصف الدكتوراه
- ذ. حمزة جابر : باحث بصف الدكتوراه بجامعة ابن زهر أكادير
- ذ. محمد حفو : باحث في سلك الدكتوراه بكلية الحقوق وجدة
- ذ. وصال الشرقي : باحثة بصف الدكتوراه بكلية الحقوق السويسي
- ذ. دينيشي يونس : باحث بصف الدكتوراه بكلية الحقوق بسطات
- ذ. خديجة جليلي : باحثة بصف الدكتوراه بدار الحديث الحسنية
- د. عبد الكريم بالهدي : دكتور في القانون الخاص
- ذ. فاطمة أفقير : محامية بهيئة أكادير
- ذ. التوزاني محمد : باحث بصف الدكتوراه
- ذ. عمر الفطواكي : دكتور في القانون الخاص
- ذ. حلومي سعيدة : باحثة بصف الدكتوراه
- ذ. المهدي البوعزيزي : باحث بصف الدكتوراه
- ذ. الخضراوي عبد الهادي : باحث بصف الدكتوراه
- ذ. ايمان مجدوب : باحثة بصف الدكتوراه
- ذ. بسمة خروبي : باحثة بصف الدكتوراه
- ذ. مجن محمد : باحث بصف الدكتوراه
- ذ. هاجر جيور : باحثة بصف الدكتوراه
- ذ. هاجر ماحي : باحثة بصف الدكتوراه
- ذ. رشيد الدغور : باحث بصف الدكتوراه
- ذ. صفاء خلوقي : باحثة بصف الدكتوراه
- ذ. عبد الواحد الركيلى : باحثة بصف الدكتوراه
- ذ. مجن محمد : باحث بصف الدكتوراه
- ذ. مصطفى رمضان عبد القادر
مدرس مساعد بجامعة دهوك التقنية - معهد ناكري -
ممثل المجلة في العراق
- ذ. عادل عبد الله عزيز
مدرس بجامعة التقنية الشمالية . الكلية التقنية
الادارية الموصل العراق
- ذ. باسل علي عباس
أستاذ بجامعة القادسية - العراق
- د. محمد حمدي عبد العليم علا -
كلية الحقوق جامعة طنطا مصر

- د. الحسن اليوسي : دكتور في الحقوق إطار بوزارة الاقتصاد و المالية
- د. هشام بلخنفر : محام بهيئة اكادير - دكتور في الحقوق
- د. أسماء مقاص : دكتورة في الحقوق - مسؤولة العلاقات العامة بالمجلة -
- د. حكيمة مؤذن : دكتورة في العلوم القانونية والسياسية
- د. محمد بلحاج الفحصي : دكتور في الحقوق
- د. يوسف تملكوتان : دكتور في القانون الخاص
- د. نبيل لبيب : دكتور في القانون الخاص
- د. المهدي بوي : دكتور في الحقوق
- ذ. قمرية قباب : دكتورة في القانون الخاص
- د. خالد هيدان : دكتور في القانون الخاص
- د. يوسف كييطي : دكتور في القانون الخاص
- ذ. حيدا عز الدين : دكتور في القانون الخاص
- د. معاذ الخيار : دكتور في القانون الخاص
- ذ. محمد أويالاك : محام بهيئة الرباط
- ذ. نبيل سدري : دكتور في القانون الخاص
- د. بيشا حسان : دكتور في القانون الخاص
- ذ. مريم زان : دكتورة في القانون العام
- د. هودي لمخايل : دكتورة في القانون الخاص
- د. معاذ الخيار : دكتور في القانون العام
- د. فضيل ناصري : دكتور في البلاغة و تحليل الخطاب
- د. عبد المغيث الحاكمي : دكتور في القانون الخاص
- د. عبد الاله شني : دكتور في القانون الخاص
- د. فردوس القاسمي : دكتورة في القانون الخاص
- د. يوسف ايت اعمر : دكتور في القانون الخاص
- د. زكرياء بليلاچ : دكتور في القانون العام و العلوم السياسية
- د. محمد الادريسيس حسني : دكتور في القانون الخاص
- د. عبد العزيز الهلالي : دكتور في القانون العام و العلوم السياسية
- د. محمد عبد الجليل الشيخ القاضي : دكتور في الحقوق -
رئيس مركز نواكشوط للدراسات القانونية و الإجتماعية
- د. محمد يحظيه ولد البكاي : دكتور في الحقوق -
ممثل المجلة في موريتانيا
- د. الريكاظ لحسن : دكتور في القانون الخاص
- د. كوثر الرفاعي : دكتورة في القانون الخاص
- د. فاطمة امراج : دكتورة في القانون العام و العلوم السياسية



28	الابتكار في البحث العلمي المدعوم بالذكاء الاصطناعي الوكيل الاتجاهات والتطبيقات والتحديات الناشئة الدكتورة: خلود محمد النجاوي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - الإمارات العربية المتحدة
46	الحق في الخصوصية الرقمية وأثر انتهاكه في قيام المسؤولية المدنية والجزائية في التشريع العماني الدكتور: نزار حمدي قشطة رئيس قسم القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الشرقية (محافظة الشرقية - سلطنة عمان) المحامي: إبراهيم بن خلفان السليمي محام وباحث في القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الشرقية (محافظة الشرقية - سلطنة عمان)
68	التضليل السيبراني وهندسة الإدراك الرقمي: نحو إعادة بناء الحماية القانونية لنزاهة المعلومات والسيادة الإدراكية في عصر الذكاء الاصطناعي الدكتور: يونس مليح أستاذ محاضر مؤهل بجامعة مولاي إسماعيل - مكناس - كلية العلوم القانونية والسياسية بالرشيدية عضو فريق البحث في الدراسات القانونية والاجتماعية والسياسية
82	الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في المجال الشرطي: دراسة تحليلية في ضوء التجربة الإماراتية والممارسات الدولية الدكتور: خالد عبد الله الزعابي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - أبو ظبي
94	أثر التحول الرقمي على كفاءة اتخاذ القرار الإداري: دراسة تطبيقية على مؤسسة أطباء بلا حدود في قطاع غزة الدكتور: أحمد فرج أحمد أبو جزر أستاذ مساعد في تخصص إدارة الأعمال - جامعة فلسطين - قطاع غزة
111	حماية الأطفال من الاستخدام الرقمي الإشكالي دراسة مقارنة للسياسات التشريعية والتنظيمية والوقائية في الإمارات والمملكة المتحدة وأستراليا الباحث : علي حمود حمدان النعيمي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - الإمارات العربية المتحدة
130	الذكاء الاصطناعي وإشكالية المحتويات الزائفة الدكتورة: سميرة أصبان دكتورة في القانون العام والعلوم السياسية - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
142	حدود حرية النشر عبر منصات التواصل الاجتماعي في مواجهة حق الطفل في الخصوصية: دراسة تحليلية مقارنة في التشريع القطري الباحث: سعود عبد العزيز البوهاشم السيد باحث متخصص في العلوم القانونية
158	الوساطة الإلكترونية في تسوية المنازعات الدكتورة: نبيلة الغشيم دكتوراه في القانون الخاص

167	إمكانات توظيف الذكاء الاصطناعي التوليدي في تصميم استراتيجيات تعلم تكيفية لتعزيز الوعي بالأمن السيبراني - دراسة تحليلية المقدم الدكتورة : بدرية علي الحوسني عضو هيئة تدريس في كلية الشرطة/ دولة الإمارات العربية المتحدة والطالب الباحث : عبدالله محمد عمر القاسمي
188	حماية المعطيات الشخصية بالمغرب في ظل تصاعد التهديدات السيبرانية: مقارنة قانونية تقنية لتحقيق التوازن بين الأمن والخصوصية الباحثة : حسناء الشقوري باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية بطنجة - جامعة عبد المالك السعدي
204	التحيز الخوارزمي في القرارات الإدارية المبنية على خوارزميات الذكاء الاصطناعي: دراسة تحليلية مقارنة الباحثة: مشاعل عابد الحربي طالبة ماجستير - قسم القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية
233	الحماية الجنائية للأنظمة الذكية والمعلوماتية في التشريع القطري: دراسة تحليلية الباحث: تميم ياسر عبد الله محمد البلوشي باحث متخصص في العلوم القانونية
252	الرقمنة والتواصل السياسي: الفرص والتحديات الباحث: رضوان النكادي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس الباحث يوسف الإدريسي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس تحت إشراف الأستاذ الدكتور: محمد فقيهي أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس، تخصص القانون الدستوري وعلم السياسة
265	قانون الضمان الاجتماعي في مواجهة التحديات الرقمية والاجتماعية الباحثة فرح الزوجال باحثة بسلك الدكتوراه القانون الخاص - مختبر القانون والمجتمع والرقمنة - جامعة عبد المالك السعدي بطنجة
279	توظيف تقنية البلوك تشين في إجراءات الترخيص التشغيلي للاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية الدكتور : علاء الدين محمد سيد محمد أبو عقيل أستاذ القانون الإداري المشارك - كلية الحقوق - جامعة الملك عبد العزيز
304	رقمنة السجل التجاري في القانون المغربي والمقارن: قراءة في الإطار القانوني ومستجدات الإصلاح الدكتور : عبد الحميد اشتوك دكتور في القانون الخاص - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادير - جامعة ابن زهر -
319	أثر الاقتصاد الرقمي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة مقارنة بين فلسطين ومصر (2008-2024) الباحث: هشام عبد الكريم إبراهيم الكحلوت باحث دكتوراه - قسم الاقتصاد - جامعة البطانة

التحول الرقمي في مجال الشركات التجارية الباحث: أيوب بنقاسم طالب باحث بسلك الدكتوراه في القانون الخاص جامعة محمد الخامس بالرباط - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - مركز دراسات الدكتوراه في القانون والاقتصاد تحت إشراف الدكتور: علال فالي أستاذ التعليم العالي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال، جامعة محمد الخامس، الرباط.	334
عيوب الإرادة في العقود الإلكترونية - بين كفاية القواعد التقليدية و متطلبات الثقة الرقمية - الباحثة : فاطمة الزهراء جبارة طالبة باحثة بسلك الدكتوراه	343
• محور قانون المال و الأعمال	
الحماية الجنائية للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030 الأستاذ الدكتور: شاكر بن مقبل العصيمي أستاذ القانون الجنائي المشارك - عميد كلية العدالة الجنائية وعلوم الجريمة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - الرياض - المملكة العربية السعودية	365
رهن السندات في القانون الموريتاني دراسة تحليلية مقارنة في ضوء إصلاح الضمانات المنقولة الدكتور: العالم الحسن عالي أستاذ متعاون بكلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة نواكشوط	375
الآثار القانونية المترتبة على فسخ عقد التأمين الصحي وفقا للقواعد الخاصة بعقود التأمين في التشريع الأردني الدكتور: فيصل موسى الحباري أستاذ مساعد - كلية الحقوق، قسم القانون الخاص - جامعة الإسراء - عمان، الأردن الدكتور: علي محمد الزعبي أستاذ القانون المدني - كلية الحقوق، قسم القانون الخاص - جامعة الإسراء - عمان، الأردن	385
الالتزامات القانونية الناشئة عن العقود التجارية في ظل التحول الرقمي في الأردن (دراسة تطبيقية على عقود البيع الإلكتروني والخدمات الرقمية) الأستاذ الدكتور: عبد الله حميد الغوييري أستاذ القانون التجاري المشارك - جامعة لوسيل - قطر الدكتور: أسعد خليفة سلمان بني حسن أستاذ القانون التجاري المساعد - نقابة المحامين الأردنيين الأستاذ الدكتور: عثمان النور عثمان الحاج أستاذ القانون التجاري المشارك - جامعة لوسيل - قطر	401
دعوى المنافسة غير المشروعة كوسيلة لحماية العلامة التجارية: دراسة مقارنة الدكتور: مولاي أحمد سالم أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط - موريتانيا	419
البيانات الشخصية كعنصر في الأصل التجاري: إشكالية التوفيق بين تسليع الزبناء وحماية المعطيات الشخصية الدكتورة: إيمان التيس أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - جامعة مولاي إسماعيل - مكناس	435

آليات تحديد خصوم المرافعة من طرف جهاز السنديك الدكتور: جمال حميدا دكتور في القانون الخاص	441
مسطرة الإعفاء في قانون المنافسة المغربي والفرنسي الباحثة: غيثة الدريوش طالبة باحثة بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال - جامعة محمد الخامس بالرباط تحت إشراف الأستاذة الدكتورة: بشرى النية أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال - جامعة محمد الخامس بالرباط	451
آليات تحسين مناخ الأعمال بين تنزيل النموذج التنموي الجديد وقانون الإطار للإصلاح الجبائي الباحث: عبد المجيد زيان باحث بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء	461
خصوصية التنفيذ على أسهم شركات المساهمة المدرجة بالبورصة الباحث: ادوحسين المحفوظ باحث بسلك الدكتوراه - مختبر القانون والمجتمع، تكوين الدكتوراه في العلوم القانونية والسياسية - جامعة ابن زهر أكادير	475
فعالية الضمانات العينية المقيدة في مواجهة مساطر صعوبات المرافعة: دراسة تحليلية في ضوء التشريع المغربي الباحث: عبد العالي الزنافري طالب باحث بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة ابن طفيل القنيطرة	489
الوساطة بين القانون 95.17 و قانون المسطرة المدنية الدكتورة نهال اللواح أستاذة جامعية بكلية الحقوق بطنجة الكاتبة العامة للمركز المغربي للتحكيم ومنازعات الأعمال رئيسة تحرير المجلة المغربية للتحكيم العربي و الدولي	503
مسؤولية الناقل البحري في ضوء الاتفاقيات الدولية والنظام البحري التجاري السعودي: دراسة تحليلية مقارنة الباحثة : منار محمد الغامدي باحثة ماجستير في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الملك عبدالعزيز تحت إشراف الدكتورة : هادية أحمد بالخير أستاذ مشارك في القانون التجاري، كلية الحقوق، جامعة الملك عبدالعزيز	508
حدود سلطة المحكم في التحكيم التجاري الدولي الباحثة : عفاف صبار طالبة في سلك الدكتوراه جامعة القاضي عياض مراكش	544
أثر استراتيجيات ريادة الأعمال على التعليم الجامعي لدى الجامعات الفلسطينية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية الباحث : مروان محمد ثابت مشتهى باحث اكاديمي-تخصص إدارة الأعمال	556

• محور قانون الأسرة وعلوم الفقه

577	حماية النسب واستقرار الأسرة من المخاطر الرقمية: دراسة موضوعية ومقاصدية معمقة لاختبارات الأنساب التجارية في ضوء مدونة الأسرة المغربية الدكتورة: سناء المتدين أستاذة زائرة بكلية العلوم القانونية والسياسية بطنجة
588	منهج الإمام البيضاوي في ضوء القراءات القرآنية: دراسة تحليلية الباحث: بلال جبر خميس عماد محاضر أكاديمي غير متفرغ بالجامعة الإسلامية - قطاع غزة
601	منظومة القيم الصوفية ورهان النموذج التنموي المغربي: مقارنة قانونية مؤسسية الباحث: عبد الإله ذهبي طالب باحث بسلك الدكتوراه جامعة سيدي محمد بن عبد الله - ظهر المهرز - فاس - المغرب
621	فتاوى الإمام ابن باز الفقهية الواردة في كتاب مجموع فتاوى الإمام ابن باز (زكاة الفطر) الباحث: عمرو زهير محمود نوفل باحث في العلوم الشرعية والإسلامية

• محور القانون الجنائي

638	الضمانات الجنائية الإجرائية للدليل الرقمي - دراسة مقارنة الدكتور: إبراهيم عبد الصمد صالح البلوشي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - دولة الإمارات العربية المتحدة
658	المسؤولية الجنائية الدولية عن "التحريض الألي" على الإبادة الجماعية الدكتور: علي ناجي صالح الأعوج الأستاذ المشارك بقسم القانون الدولي العام - كلية الشريعة والقانون - جامعة صنعاء
714	التفتيش الجنائي على ضوء قانون المسطرة الجنائية الجديد 03.23 الدكتورة: سكينه غزاوي دكتورة في القانون الخاص أستاذة زائرة بكلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة الحسن الأول بسات
727	سرقة القوى المحرزة الباحث نور الدين طارق الرجبي باحث بسلك الدكتوراه
742	المصادرة والإجراءات التحفظية في مكافحة غسل الأموال الباحث: الجازي الكبيسي كلية القانون - جامعة لوسيل - دولة قطر
757	دور مبدأ إقليمية القانون الجنائي في تحديد الاختصاص القضائي للجرائم الإلكترونية الباحث: المهدي لهبي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي - الرباط

764	المحكمة الجنائية الدولية: حدود العدالة الجنائية في ظل التوازنات السياسية الدولية - دراسة تقييمية الباحثة: فلة رياض هاشم أبو الرب شعبة القانون العام والعلوم السياسية - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي - الرباط
781	مدى ارتباط جريمة الفساد بغسل الأموال دراسة تحليلية على ضوء اتفاقيتي غسل الأموال ومكافحة الفساد الأستاذة الباحثة: روضة محمد علي العبد الله جامعة لوسيل - دولة قطر
795	الحماية الجنائية للبيانات الشخصية في قطر الباحث: صالح فرج صالح مبارك التركي باحث متخصص في العلوم القانونية والجنائية
808	دور النيابة العامة في جرائم الشيك الباحث: هشام حدادي باحث بسلك الدكتوراه في كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس
• محور القوانين المسطرية و الاجرائية	
825	الحماية القانونية للمتطوع في دولة الإمارات العربية المتحدة (دراسة تحليلية مقارنة في ضوء التشريع الاتحادي والتنظيم المحلي في إمارتي دبي وأبوظبي) الدكتور: عبد الله سالم محمد فاضل الحضرمي عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة وزارة الداخلية - دولة الإمارات العربية المتحدة
837	مبدأ سلطان الإرادة في العقد وحدوده في ظل التدخل التشريعي - دراسة في ضوء قانون الالتزامات والعقود والنصوص ذات الصلة - الدكتور: محفوظ أحمد سيد عبد الله دكتور في القانون الخاص
853	إشكالية التضخم التشريعي وأثره على الأمن القانوني الدكتور: أمحمد الأحمد دكتور في العلوم القانونية والسياسية أستاذ زائر بجامعة محمد الخامس بالرباط - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي
867	نظام الضمان في التشريع الجمركي بالمغرب الدكتور: عجان عزيز دكتور في القانون الخاص - تخصص العلوم الجنائية
887	الإلغاء الاستباقي للعقد كآلية لمواجهة خطر الإخلال المتوقع - دراسة مقارنة الباحثة: تمارا سعد مغامس باحثة بسلك الدكتوراه تخصص: القانون الخاص - الجامعة الإسلامية في لبنان
907	التدخل القضائي في تأويل العقد الاستهلاكي: بين أسس حماية التوازن وحدود الأمن التعاقدية. الباحثة: دعاء الشلي باحثة بسلك الدكتوراه

التسليم في العقود العينية: دراسة في المفهوم والطبيعة والوظائف في التشريع الموريتاني الدكتور : مولاي عبد الرحمن اد/ مولاي إسماعيل دكتور في القانون الخاص	919
سبب رفع دعوى إشهار إفلاس المدين في المدارس القانونية المعاصرة والشريعة الإسلامية "دراسة فقهية تطبيقية تطبيقاً على النظام القانوني السوداني" الدكتور: سامي عبد الحميد إبراهيم أحمد الأستاذ المشارك بكلية الحقوق جامعة الملك فيصل المملكة العربية السعودية وكلية الشريعة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية-السودان.	931
• محاور قانون العقار و التعمير	
التنظيم القانوني للمعاملات العقارية ذات الطابع التجاري في المملكة العربية السعودية: نحو منظومة تشريعية مستدامة الدكتورة : زبيدة عبد الهادي اتييم كلية القانون - جامعة الأمير سلطان	959
الرهن العقاري بين الفقه المالكي والقانون الموريتاني الدكتور: محمد الأمين أحمد أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط	980
دور فقه المحافظة العقارية في تكريس ضوابط النظام العام التعاقدية الدكتور: عبد الهادي رشدي دكتور في الحقوق عضو مركز الرحامنة للأبحاث والدراسات القانونية والاجتماعية والإنسانية أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب	997
توثيق التصرفات الواردة على تقسيم العقارات: دراسة تحليلية في ضوء القانون 25.90 الباحث: الحسن أندوري باحث بسلك الدكتوراه في القانون الخاص - الكلية المتعددة التخصصات بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس الدكتورة: ابتسام علمي أستاذة باحثة في القانون الخاص - الكلية المتعددة التخصصات بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس	1031
القرارات السلبية للمحافظ على الأملاك العقارية في مسطرة التحفيظ العقاري: بين سلطة الإلغاء والرفض وضمانات المشروعية الباحثة: كوثر الغزال طالبة باحثة بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والسياسية بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس الأستاذة الدكتورة: ابتسام علمي أستاذة محاضرة مؤهلة - كلية العلوم القانونية والسياسية بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس	1047
تطبيقات الخبرة في منازعات العقار ورقابة القضاء عليها الباحث: سفيان شايب باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - جامعة محمد الخامس بالرباط	1065

1083	المرأة السلالية ورهان التنمية المستدامة وفق القوانين الجديدة الباحث: مصطفى بن لغريسي طالب باحث بسلك الدكتوراه - الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية - جامعة مولاي إسماعيل مكناس الدكتور: عبد العالي لعديري أستاذ باحث - الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية - جامعة مولاي إسماعيل مكناس
1094	المكانة الجديدة للمرأة السلالية بين حيف الأعراف وتدخل القانون الباحثة: إيمان فضلي طالبة باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية عين السبع - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء مختبر الهندسة متعددة التخصصات للأعمال والمهارات الناعمة والتدبير والقانون (LIASMAD) محامية بهيئة المحامين بسات
	• محور قانون الشغل و الحماية الاجتماعية
1110	اختراعات الأجراء: أية مقارنة قانونية لحماية حقوق أطراف عقد الشغل؟ الدكتورة: نادية المشيشي أستاذة باحثة في قانون الأعمال كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - جامعة محمد الخامس بالرباط
1122	كرونولوجيا الاجتهاد القضائي بشأن الطبيعة القانونية لمسطرة الفصل بسبب الخطأ الجسيم (دراسة تحليلية نقدية) الدكتور: رشيد الزعيم دكتور في القانون الخاص - جامعة محمد الخامس بالرباط كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - سلا
1134	مفتشية الشغل بين الرقابة والوساطة في منازعات الشغل الباحثة : شيماء الجباري الحسني باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - عين السبع، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء الدكتورة: ابتسام بلحداد أستاذة التعليم العالي - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - عين السبع، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
1146	التعليم التقني والمهني وتمكين المرأة في فلسطين: دراسة حالة في الكلية الجامعية الذكية للتعليم الحديث الباحثة : آسيا القواسمي باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة - جامعة عبد المالك السعدي - المملكة المغربية الأستاذ الدكتور: توفيق السعيد أستاذ التعليم العالي - جامعة عبد المالك السعدي - المملكة المغربية
1159	أثر القيادة الابتكارية على التميز المؤسسي لدى العاملين في مجمع الشفاء الطبي بقطاع غزة الباحث: رائد خميس محمود حماد متخصص في إدارة الأعمال - قطاع غزة
1180	دور الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات في إرساء أسس الدولة الاجتماعية الباحث: عياد باتي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة الحسن الأول بسات، مختبر البحث في قانون الأعمال مفتش الشغل من الدرجة الثانية

1192	مفتش الشغل بين الرقابة والتصالح: دراسة في ازدواجية الوظيفة وآثارها على علاقات الشغل الدكتورة : وسيلة جلال دكتورة في القانون الخاص
1205	مسطرة الاستماع للأجير في ضوء التحول الرقمي الباحث: مراد البورقادي باحث في سلك الدكتوراة، مختبر الدراسات والأبحاث في القانون الخاص، الهندسة القانونية والتنمية المستدامة، كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس - متخصص في قضايا قانون الشغل وتدير العلاقات المهنية
● محور القانون الرياضي	
1215	تحولات عقود الرعاية الرياضية في ضوء الممارسة القانونية الدكتور: محمد الحليمي دكتور في الحقوق أستاذ زائر بالكلية المتعددة التخصصات بالعرائش
1231	حماية القاصر في الرياضة: بين النظرية والممارسة الدكتور: يوسف أبويعقوب دكتور في الحقوق أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والسياسية بتطوان الدكتورة: أحلام عليمي أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والسياسية بتطوان - منسقة ماستر المنازعات والتحول الرقمي رئيسة فريق البحث في السياسة الجنائية والأمن الأسري والعقاري بمختبر الدراسات والأبحاث القانونية والسياسية والتنمية
1241	مكافحة تعاطي المنشطات في المجال الرياضي: دراسة في مدى ملائمة التشريعات الوطنية للمقتضيات الدولية - حالة القانون رقم 06.23 الدكتور: حميد اسليماني دكتور في القانون العام والعلوم السياسية - أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا
● محور القانون البيئي	
1258	قراءة في القوانين البيئية بالمغرب الدكتور: وليد حديديوي دكتور في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء
1269	الطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر: "من الأمن الطاقى إلى السيادة الطاقية" الدكتور المصطفى حيان دكتور في القانون العام والعلوم السياسية باحث في السياسات العمومية جامعة القاضي عياض، مراكش أستاذ زائر بكلية الحقوق بالمغرب
محور القانون الدولي	
1282	مدى كفاية قواعد القانون الدولي الإنساني لحماية المدنيين أثناء حرب المدن (حرب السودان 15 أبريل 2023م - نموذجاً) الدكتور موسى محمد مصباح استاذ مشارك كلية القانون، جامعة النيلين - السودان
1298	الحصانات والامتيازات الدبلوماسية للمبعوث الدبلوماسي في فقه المالكية والقانون الدولي دراسة فقهية قانونية مقارنة. الدكتور : مهدي بن عبد الكريم الصوتي باحث من جامعة القرويين كلية الشريعة-أكادير.

تطور الذكاء الاصطناعي وخروجه عن السيطرة تهديدات ومخاطر الدكتور سيف محمد سيف السويدي عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة - أبوظبي بالاشتراك مع الدكتور ممدوح خليل البحر عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة - أبوظبي	1320
أزمة الهجرة والنزوح القسري في ظل النزاعات في غرب إفريقيا الباحثة : ليلي اليحيوي باحثة في القانون الدولي بجامعة محمد الخامس الرباط	1342
المغرب والعمق الأفريقي: الأبعاد الجيواقتصادية والأمنية لمبادرة الأطلسي ومشروع أنبوب الغاز (نيجيريا - المغرب) الباحث : إبراهيم النويحي باحث في السنة الخامسة من سلك الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالمحمدية	1359
النزاع في منطقة الأحواز (إيران) الباحثة / بدور آل خليفة طالبة في ماجستير في الشؤون الدولية والسياسات العامة جامعة لوسيل دولة قطر بإشراف الدكتور / محمد اوريا	1373
الشرق الأوسط ما بعد الحرب الإيرانية الأمريكية: تحولات القوة وإعادة تشكيل النظام الإقليمي الباحث : بدر بتال العتيبي باحث في الشؤون الدولية والسياسات العامة حاصل على درجة الماجستير في الشؤون الدولية والسياسات العامة	1387
● محور القانون الإداري	
هل أن أوان التحكيم الضريبي في المغرب؟ من منطق الحظر إلى إمكان بناء عدالة جبائية بديلة دراسة تحليلية في القانون المغربي على ضوء مستجدات 2026 الدكتور مصطفى الفوركي دكتور في القانون الخاص	1407
المصادر الشرعية للقضاء الإداري السعودي الدكتور فيصل بن صبر اللويش الشمري الأستاذ المساعد بقسم القانون في كلية الشريعة والقانون بجامعة حائل	1428
وقف تنفيذ القرار الإداري السلبي دراسة مقارنة المحامي الدكتور انمار هيثم نعمة الساعدي رئيس القسم القانوني كلية القانون جامعة اوروك-بغداد المحامي الدكتور رجب محمد ندا رئيس قسم القضايا بالإصلاح الزراعي محاضر القانون الإداري بكلية القانون مصر الدكتور رجائي عبدالرحمن عبدالقادر عوض أستاذ قانون المرافعات المدنية المساعد كلية القانون جامعة اوروك -بغداد	1449

1467	"التعويض غير النقدي في القضاء الإداري السعودي" الدكتور : محمد بن عبدالله بن محمد الملحم أستاذ مساعد-كلية الحقوق-جامعة الملك فيصل بالأحساء-المملكة العربية السعودية
1487	"البرامج الميزانية" كرافعة لتكريس نجاعة المالية العمومية وتعزيز المسؤولية التدبيرية الدكتور: فهد فيلالي، دكتور في القانون العام جامعة سيدي محمد بن عبد الله إطار إداري وباحث في التدبير العمومي والحكامة المالية
1508	دور الآليات الحديثة للتدبير والتسويق الترابي في ضمان تنافسية المجال الدكتور هشام عميد دكتور في القانون العام والعلوم السياسية جامعة الحسن الأول- سطات
1524	سلطة التعيين في الوظائف السامية في دول المغرب العربي الدكتور سيد محمد محمد فاضل أستاذ القانون متعاون بجامعة نواكشوط- موريتانيا
1535	التحكيم في منازعات عقود المقاولات العمومية وحدود التحول في ضوء مستجدات قانون التحكيم المغربي الجديد رقم 95.17 الدكتور محمد علالي دكتور في القانون الاقتصادي أستاذ باحث بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين لجهة سوس ماسة/أكادير
1561	العدالة الضريبية بالمغرب: بين الحق والواجب الدكتور إبراهيم بنفراج أستاذ زائر بجامعة ابن زهر
1581	المنهجية الجديدة لإعداد مشروع قانون مالية السنة بالمغرب في ضوء الكتلة الدستورية للمالية العمومية الدكتور : محمد أحتيتيش دكتور في القانون العام، جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس
1596	تطور شروط المصلحة في دعوى الإلغاء بين التوسع والتقيد القضائي: دراسة تحليلية مقارنة الدكتور عبد القادر يوسف شامخ أستاذ متعاون مع كلية العلوم القانونية والسياسية بجامعة نواكشوط
1609	الرقابة الجبائية في ظل التحول الرقمي بالمغرب الباحثة : جهان المليح طالبة باحثة بسلك الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا
• محور القانون الدستوري	
1626	حرية التعبير في موريتانيا، دراسة في الحماية الدستورية وواقع الممارسة الدكتور الطاهر ولد أحمد أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط
1641	أسس الملكية الدستورية في المغرب الدكتور سيد محمد محمد فاضل أستاذ القانون متعاون بجامعة نواكشوط

المركز الدستوري لمنظمة التحرير الفلسطينية وأثره في بنية النظام الدستوري الفلسطيني الباحثة : مرام عوض عامر نصار باحثة في سلك الدكتوراه في القانون العام بحث مستخلص من أطروحة الدكتوراه الموسومة بعنوان الإرادة الدولية في وضع الدساتير الوطنية (فلسطين نموذجاً) دراسة تحليلية وصفية	1650
من الشرعية الانتخابية إلى شرعية الانجاز في النظام الدستوري المغربي الدكتور : أنوار التازي دكتور في القانون العام والعلوم السياسية جامعة الحسن الثاني -الدار البيضاء	1673
• محور العلوم السياسية	
اللجان النيابية لتقصي الحقائق في الممارسة البرلمانية المغربية دراسة على ضوء تجارب وممارسات دولية مقارنة - الدكتور : محمد سكي أستاذ محاضر مؤهل بجامعة محمد الخامس، الرباط باحث في القانون الدستوري والعلوم السياسية كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية، سلا	1688
الأحزاب السياسية وتكوين الكفاءات وإنتاج النخب السياسية: الوظائف، الآليات، وحدود الفعل الحزبي " دراسة حالة المغرب" الباحثة : الزهرة اباحني طالبة في سلك الدكتوراه جامعة محمد الخامس الرباط كلية العلوم القانونية والاقتصادية و الاجتماعية سلا	1710
• محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية	
Minimum Wages and Overtime Premium in Light of Saudi Labor Law and the Fair Labor Standards Act (FLSA) Dr. Osama Abdulrahman Alkhamis Assistant Professor of Civil Law, Private law Department, College of Law, King Faisal University, Alahsa, Kingdom of Saudi Arabia	1724
Relationship Between Administrative, Strategic, and Training Dimensions of Total Quality Management and Performance Evaluation in Public Healthcare Facilities in the Gaza Strip Yousef. M. A. Alghoul Department of Business Administration, College of Graduate Studies, University of Al-Butana, Sudan Human Resources Planning Department, Planning and Performance Unit, Palestinian Ministry of Health, Gaza,	1749
Russia's Palestine Discourse in the Context of the Ukraine War: Anti-Westernism or a Principled Stance? Üniversite adı: Ankara Hacı Bayram Veli Üniversitesi Danışman: Prof.Dr. MEHMET SEYFETTİN EROL İKTİSADİ VE İDARİ BİLİMLER FAKÜLTESİ ULUSLARARASI İLİŞKİLER Öğrenci: Adı- soyadı: OSAMA T.A. MORTAGA	1771

Pollen grains and their evidentiary value in criminal investigations. Saleem Isaaf Alazab 1 Associate Professor in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan. dr.alazab@bau.edu.jo. ORCID: https://orcid.org/0009-0001-0544-620X. Ali Ahmad Alzubi 1 Associate Professor in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan. alialzubi@bau.edu.jo. ORCID: https://orcid.org/0009-0005-6602-101X. Sabah Mousa Abd Alrhanman Al Momani 1 Associate Professor. in the Department of Law. Faculty of Law, Al- Balqa Applied University, Jordan, Sabah.momani@bau.edu.jo, ORCID: https://orcid.org/0009-0007-8849-8470. Wael Hakam Qutishat Teacher, in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan, 1 wael.qutishat@bau.edu.jo, ORCID: https://orcid.org/0009-0006-8843-5368.	1804
Concept of Ambiguity in Law and Language First Author of the study: El JAILI EL HAGMOHAMED ABDALLA OMER PhD Researcher in Law, University of Gezira -Faculty of Law – Sudan. Legal Advisor – Altameer Ltd Company – Riyadh – Kingdom of Saudi Arabia P.O. Box 10493 Riyadh 11433. E-mail : eljaili_net@yahoo.com Second Author of the study: Prof : Jodah Ibrahim MohamedElnor Rahama. Professor in Law, University of Gezira -Faculty of Law – Sudan	1815
• محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية "محور الإدارة الصحية"	
Mechanisms for Rationalizing Antibiotic Misuse among Patients in Primary Healthcare Centers in the Southern Governorates of Palestine Dr.Mohammed A. M. Abu Rayya Health consultant PhD Health Management	1883
The Impact of The Crises Challenges on The Performance of Healthcare Providers At AL- Shifa Medical Complex- Gaza Strip Dr.Wael Abdel Majeed Abdel Kareem Okasha - MOH - Gaza - PhD in Health Management	1909
محور الدراسات والأبحاث باللغة الفرنسية	
La gouvernance sportive en droit marocain (première partie) : un édifice normatif inachevé — la loi n° 30-09 et ses textes d'application Dr. Samir ABAKIL Équipe de recherche Management et Gouvernance du Sport Institut Royal de Formation des Cadres de la Jeunesse et des Sports (IRFC), Rabat	1935
L'INTELLIGENCE ARTIFICIELLE ET LE DROIT DES AFFAIRES AU MAROC : OPPORTUNITÉS, RISQUES JURIDIQUES ET PERSPECTIVES DE RÉGULATION Pr. Lamyae SAHRANE Maître de conférences habilitée à la FSJES de Mohammedia Laboratoire étude et recherche en droit privé et public et digitalisation Doctorante-chercheuse Nour El Houda KERMICHE Doctorante à la Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Mohammedia Laboratoire étude et recherche en droit privé et public et digitalisation Université Hassan II Casablanca - MAROC	1949
Le financement participatif : Apports et risques DR . Mohamed KELLATI Enseignant chercheur, FSJP, UCD, El-Jadida	1964

La justice administrative marocaine à la lumière de la réforme du code de procédure civile n° 58.25 : transformations procédurales et enjeux de l'efficacité judiciaire Youssef Latrach Faculté des Sciences juridiques et politiques Université Sidi Mohamed Ben Abdellah - Fès	1973
La sauvegarde des entreprises en difficulté en droit marocain : fondements, mécanismes et limites Dr. Chaimaa MAROUFI Docteure en droit privé	1989
L'ÉGALITÉ DES CHANCES DANS LE DROIT DE SPORT : APPROCHE JURIDIQUE EN DROIT MAROCAIN Dr. Badre FASSI FIHRI Docteur en droit - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Fès	1999
La coopération maroco-espagnole de lutte contre l'immigration clandestine Dr. Brahim NAITOUGARZ Docteur et chercheur en droit international et relations internationales	2007
Le consentement résiduel. Stratification de l'adhésion organisationnelle et défaisance non simultanée Dr. Salma KADIRI ALAOUI Docteure en sociologie des organisations Faculté des Sciences Humaines et Sociales, Université Ibn Tofail, Kénitra, Maroc	2021
La protection de l'assuré contre les clauses abusives : étude comparée des droits marocain et français Dr. Siham LAKBOUCHI Docteure en droit privé - Université Hassan II, Casablanca - MAROC Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Aïn Chock	2032
La preuve électronique : reconnaissance juridique et difficultés probatoires en droit marocain Dr. Asseya ABLI Docteure en droit	2041
LES DROITS DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE FACE À LA REVOLUTION NUMERIQUE : PRINCIPES, DEFIS ET EVOLUTIONS PREVUES Chercheuse KOUASSI Amino Désirée Colombe Doctorante en droit privé - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Fès Encadrée par M. Abdellah MARGHICH professeur de l'enseignement supérieur à la même faculté	2058
Le consommateur entre adhésion et négociation dans les contrats de consommation électroniques El Alaoui Mohammed Doctorant Université Moulay Ismaïl (UMI) - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales - Meknès Laboratoire : Droit et Développement Professeur encadrant : Pr. El Bakkay EL MAAZOUZ	2069
L'intelligence artificielle comme levier de transformation des politiques éducatives : opportunités, risques et perspectives pour le système marocain EHIRI NAAMA Faculté des sciences de l'éducation - Rabat Laboratoire de recherche sur l'analyse et l'évaluation des systèmes d'éducation et de formation - Rabat	2079

La responsabilité des prestataires de cloud face aux violations de la propriété intellectuelle générées par l'intelligence artificielle : enjeux juridiques et défis probatoires Abir OMRI Doctorante-chercheuse Faculté des Sciences Juridiques et Politiques de Settât - Université Hassan 1er de Settât Pr. Soumaya AKKOUR Professeure de l'Enseignement Supérieur - Faculté des Sciences Juridiques et Politiques de Settât - Université Hassan 1er de Settât	2094
La couverture sanitaire universelle au Maroc : un levier de la réforme du système de santé ELAMIM Abdelouahed Doctorant-chercheur Doctorant en droit public - FSJES Aïn Chock, Casablanca	2112
L'adaptation du droit marocain de la concurrence face aux géants du numérique : entre impératifs d'innovation, compétitivité et souveraineté économique. AZEDDINE TANOUCHE Doctorant chercheur en droit privé Laboratoire : Essor, Droit, philosophie et société Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Fès	2126
La loi n° 58.25 relative à la procédure civile Lecture des principales nouveautés et enjeux de mise en œuvre EL BAIR Ali Doctorant-chercheur Université Hassan 1er de Settât - Faculté des Sciences Juridiques, Économiques et Sociales de Settât Laboratoire de Droit des Affaires	2135
L'équivalence fonctionnelle comme grille de contrôle de l'audience à distance La décision n° 255/25 de la Cour constitutionnelle marocaine et la loi n° 58.25 portant code de procédure civile Doctorant-chercheur MEHDI Nordin Doctorant en droit privé Faculté des sciences juridiques et politiques de Tanger - Université Abdelmalek Essaâdi Thèse préparée sous la direction de Monsieur le Professeur Soufiane MASRAR Adresse de correspondance : maitre.nordinmehdi@gmail.com	2145
La profession libérale d'avocat et le droit de la concurrence Doctorant-chercheur Mohammed Faouzi CHERRAQI Doctorant en droit privé - Université Hassan II de Casablanca - FSJES Mohammedia Pr. Ahmed ALLALI Maître de conférences habilité en droit privé - Université Hassan II de Casablanca - FSJES Mohammedia	2170

كلمة افتتاحية للاصدار رقم 66 من مجلة القانون والأعمال الدولية

بسم الله الرحمن الرحيم

العدد السادس والستون من مجلة القانون والأعمال الدولية

يصدر العدد السادس والستون من مجلة القانون والأعمال الدولية في لحظة تتسارع فيها وتيرة الإصلاح التشريعي، وتتبدل فيها أدوات العمل القانوني ومناهج البحث فيه. فما كان بالأمس موضوعا لاجتهاد فقهي محدود صار اليوم مادة لنصوص قانونية مستحدثة، وما كان يعد من قبيل الافتراض التقني أصبح واقعا تفرضه الممارسة على القاضي والمحامي والباحث على حد سواء. وفي هذا السياق تتحدد وظيفة المجلة العلمية: لا أن تواكب التحول وحده، بل أن تقيسه بميزان القاعدة القانونية، وتكشف ما فيه من مكاسب وما يعتريه من نقص.

وقد حرصت هيئة التحرير، في هذا العدد، على أن يكون البناء المعرفي للمجلة متوازنا في محاوره، متعدد المشارب في مواده. فقد توزعت الدراسات المنشورة بين القانون الخاص بفروعه، والقانون العام والعلوم السياسية، والقانون الجنائي، وقانون الأعمال، وقانون الشغل والحماية الاجتماعية، والقانون العقاري، والمساطر القانونية والقضائية، والقانون البيئي، والقانون الرياضي، إلى جانب الدراسات الشرعية وما يتصل بها من قضايا الأسرة والفقه، ومحور خاص بأثر الرقمنة والذكاء الاصطناعي في المنظومة القانونية، ومحور مستقل للدراسات المحررة باللغة الفرنسية.

وليس في هذا التنوع تشتيت، وإنما هو انعكاس لواقع القانون ذاته؛ إذ لم تعد الفروع القانونية جزرا معزولة، بل صارت الظاهرة الواحدة تستدعي أكثر من فرع وأكثر من منهج. ولذلك آثرنا في تقديم هذا العدد الإشارة العامة إلى محاوره دون الخوض في تفصيل كل دراسة على حدة، تاركين للقارئ أن يبني حكمه من النصوص نفسها.

ومن دواعي اعتزاز المجلة أن مواد هذا العدد وردت من باحثات وباحثين ينتمون إلى مؤسسات جامعية ومهنية متعددة داخل المغرب وخارجه، وأن بينهم أساتذة التعليم العالي وحاملي الدكتوراه والباحثين بسلك الدكتوراه وممارسي المهن القانونية. وهذا التعدد في المراتب والمشارب هو ما يمنح المجلة صفتها العلمية، ويجعلها فضاء للحوار بين النظرية والممارسة، لا منبرا لطرف دون آخر.

وقد خضعت جميع الدراسات المنشورة لمسطرة التحكيم العلمي المعتمدة بالمجلة، والتزمت هيئة التحرير في مراجعتها بمعايير الصياغة والتوثيق المقررة، مع الحفاظ على استقلالية كل باحث في آرائه واجتهاداته. فما يرد في هذه الدراسات من مواقف يلزم أصحابها وحدهم، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة.

وإننا إذ نضع هذا العدد بين يدي القارئ، نتقدم بالشكر إلى الباحثات والباحثين الذين أثروه بأعمالهم، وإلى السادة المحكمين على ما بذلوه من جهد في التقويم والتوجيه، وإلى كل من أسهم في إخراج هذا العمل إلى النور. ونجدد الدعوة إلى المشتغلين بالبحث القانوني للمساهمة في الأعداد المقبلة، بما يعزز رصيد المجلة ويخدم البحث العلمي في مجال القانون والأعمال. وبالله التوفيق.

والله ولي التوفيق

إدارة مجلة القانون والأعمال الدولية



كعادتها، تواصل مجلة القانون والأعمال الدولية ريادتها للمجلات القانونية العربية، وقد شهد الإصدار الأخير منها الموافقة على نشر 130 بحثًا بمشاركة 160 مشاركًا ما بين أستاذ جامعي ودكتور وباحث وممارس من 16 جنسية مختلفة.



هذه العسارة ناتجة بعد تحكيم أكثر من 360 بحثًا من طرف المحكمين المنضوين تحت لواء المجلة ومن مختلف الجنسيات، لأجل الوصول إلى أجود الأبحاث التي تستحق النشر.



إصدار شهر أكتوبر 2026

يعتبر الإصدار رقم 66 لمجلة القانون والأعمال الدولية من أجود الأعمال القانونية المحكمة، وقد شمل هذا الإصدار أبحاثًا من مختلف مشارب القانون موزعة على 16 محورًا.



إحصائيات العدد 66

شمل الإصدار رقم 66 (130 بحثًا)



8

باللغة الإنجليزية



19

باللغة الفرنسية



103

باللغة العربية

الجنسيات المشاركة في هذا الإصدار

 السودان 5	 قطر 7	 الأردن 8	 موريتانيا 8	 السعودية 9	 الإمارات 9	 فلسطين 13	 المغرب 89
 ساحل العاج 1	 تركيا 1	 مصر 1	 البحرين 1	 اليمن 1	 العراق 2	 سلطنة عمان 2	 لبنان 3

عدد الأبحاث	محاور الإصدار رقم 66
20	محور الرقمنة والذكاء الاصطناعي
15	محور قانون المال والأعمال
4	محور قانون الأسرة وعلوم الفقه
10	محور القانون الجنائي
8	محور المساطر الإجرائية
8	محور العقار والتعمير
8	محور قانون الشغل والحماية الاجتماعية
3	محور القانون الرياضي
2	محور القانون البيئي
7	محور القانون الدولي
12	محور القانون الإداري
4	محور القانون الدستوري
2	محور العلوم السياسية
6	محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية
2	محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية: الإدارة الصحية
19	محور الدراسات والأبحاث باللغة الفرنسية
130 بحثًا	المجموع